Al-Farouk journal of sciences
Volume (2), Issue (1) (March, 2026)
ISSN: 3135-2359

مجلة الفاروق للعلوم
المجلد (2) العدد 1 مارس 2026
ردمد: 3135-2359

الدبلوماسيـــــــــة الأفريقيــة في تسوية النزاعات الدولية:
دراسة تحليلية في الإطار القانوني والآليات السلمية

خالد المختار المجدوب

كلية القانون جامعة الزيتونة

k.Almhjoub@azu.edu.ly

African Diplomacy in Resolving International Conflicts: An Analytical Study of the Legal Framework and Peaceful Mechanisms

Khaled Al-Mukhtar Al-Majdoub

Faculty of Law, Al-Zaytuna University

تاريخ الاستلام: 2026/01/17 تاريخ المراجعة 20 / 2 / 2026 تاريخ القبول:2026/03/14- تاريخ النشر: 29/03/ 2026

الملخص

يتناول البحث موضوع الدبلوماسية الأفريقية في تسوية النزاعات الدولية، من خلال دراسة الإطار القانوني والآليات السلمية التي تستند إليها في معالجة الخلافات داخل القارة، وقد أوضح البحث أن هذه الدبلوماسية تقوم على مواثيق دولية وأفريقية، أبرزها ميثاق الأمم المتحدة، وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وبروتوكول مجلس السلم والأمن، كما بيّن أن المفاوضات، والوساطة، والمساعي الحميدة، والتحقيق، والتوفيق تمثل أدوات رئيسية للتسوية، وخلص البحث إلى أن فاعلية الدبلوماسية الأفريقية مرهونة بالإرادة السياسية، والتنسيق المؤسسي، ومتابعة تنفيذ الاتفاقات.

الكلمات المفتاحية :الدبلوماسية الأفريقية، تسوية النزاعات، الاتحاد الأفريقي، الوساطة، الآليات السلمية.

Abstract

This research examines African diplomacy in the settlement of international disputes by analyzing its legal framework and peaceful mechanisms. It shows that African diplomacy is based on international and African legal instruments, including the United Nations Charter, the Charter of the Organization of African Unity, the Constitutive Act of the African Union, and the Protocol establishing the African Peace and Security Council، The study highlights negotiation, mediation, good offices, inquiry, and conciliation as key peaceful tools. It concludes that the effectiveness of African diplomacy depends on political will, institutional coordination, and the follow-up of implemented agreements.

Keywords: African diplomacy, dispute settlement, African Union, mediation, peaceful mechanisms.

المقدمة

شــهد المجتمع الدولي منذ نشــأته الحديثة تحولات عميقة في طبيعة العلاقات بين الدول، إذ انتقلت هذه العلاقات من منطق القوة والغلبة إلى منطق التنظيم القانوني والتعاون المؤسسي، خاصة بعد أن أدركت البشرية أن الحروب والنزاعات المسلحة لا تؤدي إلا إلى زعزعة الاستقرار وإهدار الموارد وتهديد حياة الشعوب، وقد كان لقيام التنظيم الدولي المعاصر دور بارز في ترســيخ فكرة أن النزاعات بين الدول لا ينبغي أن تُترك لمنطق القوة، بل يجب أن تخضــع لقواعد قانونية وآليات

ســـلمية تضـــمن احتواء الخلافات قبل تحولها إلى صـــراعات مفتوحة تهدد الســـلم والأمن الدوليين، ومن هنا أصـــبح حل المنازعات بالطرق السلمية أحد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها القانون الدولي العام في صورته المعاصرة .[1]

وقد عزز ميثاق الأمم المتحدة هذا الاتجاه عندما جعل حفظ الســـلم والأمن الدوليين في مقدمة مقاصـــد المنظمة، وربط بين هذا المقصـد وبين التزام الدول بتسـوية منازعاتها الدولية بالوسـائل السـلمية، فلم يعد اسـتخدام القوة أو التهديد بها مقبولًا في العلاقات الدولية إلا في الحدود التي يقررها القانون الدولي، وأصـــبح الأصـــل أن تلجأ الدول إلى الوســـائل الدبلوماسـية والقضـائية وغيرها من الوسـائل السـلمية لتجاوز ما ينشـأ بينها من خلافات، وقد أورد الميثاق عددًا من هذه الوسـائل، وفي مقدمتها المفاوضـات، والوسـاطة، والتحقيق، والتوفيق، والتحكيم، والتسـوية القضـائية، واللجوء إلى التنظيمات الإقليمية، بما يعكس اتساع مفهوم التسوية السلمية وتعدد أدواتها .[2]

وتحتل التنظيمات الإقليمية مكانة مهمة في هذا الإطار، لأنها تمثل مســـتوى وســـيطًا بين الدولة والنظام الدولي العام، وتتمتع بقدرة خاصـــة على فهم طبيعة النزاعات داخل نطاقها الجغرافي والسـياسـي والثقافي، فالنزاع الذي ينشـأ داخل إقليم معين لا يكون في الغالب مجرد خلاف قانوني معزول، بل يتداخل مع عوامل تاريخية واجتماعية واقتصـــادية وأمنية تجعل معالجته أكثر فاعلية عندما تتم في إطار إقليمي قريب من أطرافه، ولهذا أتاح ميثاق الأمم المتحدة دورًا واضـــحًا للمنظمات الإقليمية في معالجة المنازعات المحلية والإقليمية، شريطة أن يكون ذلك متفقًا مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها العامة .[3]

وفي القارة الأفريقية، اكتسبت التسوية السلمية للنزاعات بعدًا خاصًـا بفعل الظروف التاريخية والسياسية التي مرت بها دول القارة بعد الاسـتقلال، فقد ورثت الدول الأفريقية حدودًا رسـمتها القوى الاسـتعمارية، وتكونت بينها خلافات متشـابكة حول الحدود والموارد والنفوذ السياسي والأمن الإقليمي، كما عانت بعض الدول من هشاشة مؤسساتها الوطنية ومن تداخل الانقسـامات الداخلية مع الحسـابات الإقليمية والدولية، وأمام هذا الواقع، لم يكن ممكنًا بناء مشـروع أفريقي للتعاون والتكامل دون إيجاد قواعد وآليات تســـاعد على احتواء النزاعات وتجنب تحولها إلى حروب بين الدول أو أزمات طويلة الأمد داخل الأقاليم الأفريقية .[4]

وقد عبرت منظمة الوحدة الأفريقية منذ تأسيسـها عن هذا الوعي المبكر، إذ سـعت إلى تكريس مبادئ التعاون بين الدول الأفريقية، واحترام السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، وعلى الرغم من أن المنظمة نشأت في إطار سياسي اتسم بحساسية شديدة تجاه مسألة السيادة الوطنية، فإنها حاولت أن تضـع أسـاسًا أفريقيًا لمعالجة الخلافات بين الدول الأعضـاء، من خلال النص على وسـائل مثل الوسـاطة والتوفيق والتحكيم، ومن خلال التأكيد على أن النزاعات الأفريقية ينبغي أن تعالج بقدر الإمكان داخل الإطار الأفريقي نفسه .[5]

ومع تطور الواقع الأفريقي وتزايد تعقيد النزاعات داخل القارة، لم تعد الصـــيغ التقليدية كافية لمواجهة التحديات الأمنية والسياسية الجديدة، الأمر الذي أسهم في الانتقال من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي، وقد جاء القانون التأسيسـي للاتحاد الأفريقي معبرًا عن تصـور أكثر تقدمًا لدور التنظيم القاري في حفظ السلم والأمن، حيث لم يكتف بتأكيد مبدأ التسـوية السـلمية، بل أشـار إلى تعزيز السـلم والأمن والاسـتقرار، ومنع اسـتخدام القوة أو التهديد بها، وربط بين الأمن والتنمية والتكامل الأفريقي، وبذلك أصـــبح الاتحاد الأفريقي يمثل مرحلة مؤســـســـية أكثر تطورًا في مســـار الدبلوماســـية الأفريقية .[6]

وقد تعزز هذا المســـار بإنشـــاء مجلس الســـلم والأمن الأفريقي، الذي يعد من أهم الأجهزة القارية المعنية بمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها، فقد أضفى هذا المجلس على العمل الدبلوماسي الأفريقي طابعًا أكثر تنظيمًا، من خلال التركيز على الدبلوماسـية الوقائية، والإنذار المبكر، وإدارة الأزمات، ودعم جهود الوسـاطة، والمسـاهمة في بناء السـلام بعد انتهاء النزاعات، كما أن وجود هذا الجهاز يعكس إدراكًا أفريقيًا بأن التســـوية الســـلمية لا تبدأ بعد اندلاع النزاع فقط، بل يجب أن

تمتد إلى مرحلة الوقاية من أســـبابه، ومراقبة مؤشـــرات التوتر، وتوفير قنوات للحوار قبل وصـــول الخلاف إلى مرحلة الانفجار .[7]

ولا تقتصـر الدبلوماسـية الأفريقية على المسـتوى القاري فحسـب، بل تتكامل معها أدوار المنظمات شـبه الإقليمية التي أصـبحت فاعلًا أسـاسـيًا في معالجة النزاعات داخل أقاليمها، فقد برزت أدوار الجماعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والهيئة الحكومية للتنمية، والجماعة الاقتصـــادية لدول وســـط أفريقيا، وغيرها من التنظيمات التي جمعت بين البعد الاقتصـــادي والبعد الأمني، وقد أظهرت التجربة الأفريقية أن هذه المنظمات تمتلك قدرة عملية على التحرك بحكم قربها من مناطق النزاع، ومعرفتها بتوازنات الإقليم، وارتباط دولها بمصـالح مباشرة في منع انتشـار الأزمات عبر الحدود .[8]

وتقوم الدبلوماســية الأفريقية في تســوية النزاعات على مجموعة من الوســائل الســلمية التي تنســجم مع طبيعة العلاقات بين الدول الأفريقية، وفي مقدمتها المفاوضــات، والمســاعي الحميدة، والوســاطة، والتحقيق، والتوفيق، وتمتاز هذه الوســائل بالمرونة وبقدرتها على اسـتيعاب الأبعاد السـياسـية والاجتماعية والتاريخية للنزاع، كما أنها تتيح لأطراف الخلاف المشاركة في صياغة الحلول بدلًا من فرضها عليهم من الخارج، ومن ثم فإن الدبلوماسية في الإطار الأفريقي لا تمثل مجرد أداة إجرائية لحل النزاع، بل تعد مدخلًا للحفاظ على التوازن بين احترام السيادة من جهة، ومتطلبات السلم والأمن والاستقرار من جهة أخرى .[9]

وانطلاقًا من ذلك فإن دراسـة الدبلوماسـية الأفريقية في تسـوية النزاعات الدولية تقتضـي النظر إليها بوصـفها نتاجًا لتفاعل بين النصوص القانونية والواقع السياسي الأفريقي، فهي تستند إلى قواعد دولية وقارية واضحة، لكنها في الوقت نفسه تتأثر بخصـوصـية القارة وبطبيعة النزاعات التي عرفتها دولها منذ الاسـتقلال، ومن هنا يكتسـب البحث في الإطار القانوني والآليات السلمية للدبلوماسية الأفريقية أهمية علمية من حيث الكشف عن كيفية انتقال القارة من مجرد إعلان مبادئ التسوية السـلمية إلى محاولة بناء منظومة أفريقية أكثر تنظيمًا للتعامل مع النزاعات، سـواء من خلال الاتحاد الأفريقي أو من خلال المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية.

أسباب اختيار الموضوع

يرجع اختيار موضوع **الدبلوماسية الأفريقية في تسوية النزاعات الدولية** إلى عدة أسباب، أهمها:

1. ارتباط الموضوع بواقع القارة الأفريقية التي شهدت العديد من النزاعات السياسية والحدودية والأمنية.
2. أهمية الوسائل الدبلوماسية في تسوية النزاعات بعيدًا عن استخدام القوة أو التصعيد العسكري.
3. إبراز دور الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية في دعم السلم والأمن داخل القارة.
4. الرغبة في التعرف على الأساس القانوني الذي تستند إليه الدبلوماسية الأفريقية في معالجة النزاعات.
5. بيان مدى ملاءمة الآليات السلمية، مثل المفاوضات والوساطة والمساعي الحميدة، لطبيعة النزاعات الأفريقية.

مشكلة البحث

تُعد تسـوية النزاعات الدولية بالطرق السـلمية من القضـايا المركزية في القانون الدولي المعاصـر، خاصـة بعد أن أصـبح حفظ السـلم والأمن الدوليين هدفًا رئيسـيًا للتنظيم الدولي، وقد أولت المواثيق الدولية والإقليمية عناية واضـحة بمبدأ التسوية السلمية، سواء من خلال ميثاق الأمم المتحدة أو من خلال المواثيق الأفريقية التي أكدت ضرورة معالجة الخلافات بين الدول بعيدًا عن اسـتخدام القوة، وفي هذا الإطار، برزت الدبلوماسـية بوصـفها إحدى أهم الوسـائل التي اعتمدت عليها الدول والمنظمات الإقليمية في إدارة النزاعات، لما تتميز به من مرونة وقدرة على تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة.

وقد أشارت دراسة السويدي إلى أن المنظمات الإقليمية تؤدي دورًا مهمًا في تسوية النزاعات والأزمات الدولية، من خلال ما تملكه من قرب سياسي وجغرافي من أطراف النزاع، وما توفره من آليات للتدخل السلمي قبل تفاقم الخلافات. [10] كما بينت دراسة الكوت أن المنظمات الإقليمية الفرعية في أفريقيا أصبحت فاعلًا مهمًا في معالجة النزاعات داخل القارة، حيث أفردت مواثيقها نصوصًا تتعلق بتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية. [11] وأوضحت دراسة مهدي أن كثيرًا من النزاعات الأفريقية، وبخاصة النزاعات الحدودية، كشفت عن الحاجة إلى أدوات دبلوماسية مرنة قادرة على التعامل مع الخصوصية السياسية والتاريخية للقارة .[12]

وعلى الرغم من تعدد النصوص القانونية التي تؤكد مبدأ التسوية السلمية، وتنوع الوسائل الدبلوماسية المعتمدة في الإطار الأفريقي مثل المفاوضات والوساطة والمساعي الحميدة والتوفيق، فإن الواقع العملي يكشف عن استمرار العديد من النزاعات داخل القارة الأفريقية، إما بسبب ضعف فاعلية الآليات القائمة، أو بسبب غياب الإرادة السياسية لدى بعض الأطراف، أو نتيجة تداخل المصالح الإقليمية والدولية في النزاعات الأفريقية، ومن هنا تظهر الفجوة بين وجود إطار قانوني أفريقي ينظم التسوية السلمية للنزاعات، وبين القدرة العملية على تحويل هذا الإطار إلى نتائج مستقرة وفعالة على أرض الواقع.

ويرى الباحث أن الإشكال الحقيقي لا يتمثل في غياب النصوص القانونية أو ندرة الوسائل الدبلوماسية، بل في مدى قدرة الدبلوماسية الأفريقية على تفعيل هذه النصوص والوسائل بصورة عملية، تحقق التسوية العادلة للنزاعات وتحافظ في الوقت نفسه على سيادة الدول واستقرار القارة، فالقارة الأفريقية لا تعاني فقط من كثرة النزاعات، بل تعاني أيضًا من تعقّد أسبابها وتداخل مستوياتها، الأمر الذي يجعل دراسة الإطار القانوني والآليات السلمية للدبلوماسية الأفريقية ضرورة لفهم مدى قدرتها على إدارة النزاعات وتسويتها.

تساؤلات البحث

ينطلق البحث من تساؤل رئيسي مؤداه:

- **إلى أي مدى تسهم الدبلوماسية الأفريقية، من خلال إطارها القانوني وآلياتها السلمية، في تسوية النزاعات الدولية داخل القارة الأفريقية؟**

وتتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الآتية:

1. ما الأساس القانوني الذي تستند إليه الدبلوماسية الأفريقية في تسوية النزاعات الدولية؟
2. ما أبرز المبادئ القانونية التي تحكم التسوية السلمية للنزاعات في الإطار الأفريقي؟
3. ما أهم الآليات السلمية التي تعتمد عليها الدبلوماسية الأفريقية في معالجة النزاعات الدولية؟
4. ما دور الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية في دعم جهود التسوية الدبلوماسية للنزاعات؟
5. ما حدود فاعلية الدبلوماسية الأفريقية في تسوية النزاعات الدولية داخل القارة الأفريقية؟

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في تناوله موضوعًا يرتبط بواحدة من القضايا المهمة في العلاقات الدولية والقانون الدولي، وهي تسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية، ولا سيما في القارة الأفريقية التي شهدت العديد من النزاعات ذات الطابع السياسي والحدودي والأمني، كما تبرز أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على الدور الذي تقوم به الدبلوماسية الأفريقية في معالجة النزاعات، من خلال ما توفره من وسائل سلمية مثل المفاوضات والوساطة والمساعي الحميدة والتوفيق.

وتتضح أهمية البحث أيضًا في كونه يربط بين الجانب القانوني والجانب العملي للدبلوماسية الأفريقية، من خلال دراسة النصوص القانونية الواردة في المواثيق الدولية والأفريقية، وبيان مدى اعتمادها على الحلول السلمية في إدارة

النزاعات، كما يفيد البحث في إبراز دور الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية في دعم الأمن والاستقرار داخل القارة، والحد من آثار النزاعات التي تعرقل جهود التنمية والتكامل بين الدول الأفريقية.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على الإطار القانوني الذي تستند إليه الدبلوماسية الأفريقية في تسوية النزاعات الدولية.
2. بيان المبادئ القانونية التي تحكم التسوية السلمية للنزاعات في الإطار الأفريقي.
3. توضيح أهم الوسائل الدبلوماسية المستخدمة في تسوية النزاعات، مثل المفاوضات والوساطة والمساعي الحميدة والتوفيق.
4. إبراز دور الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية في معالجة النزاعات داخل القارة.
5. تحليل مدى فاعلية الدبلوماسية الأفريقية في تسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية.
6. الكشف عن أبرز التحديات التي تحد من قدرة الآليات الدبلوماسية الأفريقية على تحقيق تسويات مستقرة وفعالة.

الدراسات السابقة

1- دراسة زياني كلثوم (2016)، بعنوان: الاتحاد الأفريقي وتسوية النزاعات هدفت الدراسة إلى تحليل دور الاتحاد الأفريقي في تسوية النزاعات داخل القارة الأفريقية، من خلال دراسة الإطار القانوني والمؤسسي الذي يحكم عمل الاتحاد في مجال السلم والأمن، وقد ركزت الدراسة على تطور آليات التسوية من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي، مع بيان طبيعة النزاعات الأفريقية وأسبابها، والوسائل التي يعتمد عليها الاتحاد في التعامل معها، وتوصلت الدراسة إلى أن الاتحاد الأفريقي يمثل تطورًا مهمًا في العمل القاري الأفريقي، إلا أن فاعلية دوره تظل مرتبطة بمدى توافر الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء، وبقدرة مؤسساته على تنفيذ قراراتها في الواقع العملي .[13]

2- دراسة جعبوب محمد (2017)، بعنوان: فعالية دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في إدارة وتسوية النزاعات في أفريقيا سعت الدراسة إلى بيان مدى فاعلية مجلس السلم والأمن الأفريقي في إدارة وتسوية النزاعات داخل القارة، وذلك من خلال التطرق إلى نشأة المجلس وتكوينه واختصاصاته، ثم دراسة تعامله مع بعض النزاعات الأفريقية، وقد أوضحت الدراسة أن مجلس السلم والأمن يعد من أهم الآليات المؤسسية داخل الاتحاد الأفريقي، غير أن دوره يواجه عددًا من التحديات، من أبرزها ضعف الإمكانات، وتداخل المصالح السياسية، وصعوبة إلزام أطراف النزاع بتنفيذ الحلول المقترحة، وخلصت الدراسة إلى ضرورة دعم المجلس ماليًا ومؤسسيًا حتى يتمكن من أداء دوره بصورة أكثر فاعلية .[14]

3- دراسة العزازي نبيل محمد خليل إبراهيم (2022)، بعنوان: آليات تسوية النزاعات في الاتحاد الأفريقي تناولت الدراسة الآليات القانونية والمؤسسية التي يعتمد عليها الاتحاد الأفريقي في تسوية النزاعات، مع التركيز على الوسائل السلمية المنصوص عليها في مواثيق الاتحاد وبروتوكول مجلس السلم والأمن، وهدفت الدراسة إلى توضيح طبيعة هذه الآليات، وبيان مدى كفايتها في مواجهة النزاعات الأفريقية، وقد توصلت إلى أن الاتحاد الأفريقي يمتلك إطارًا قانونيًا متقدمًا نسبيًا في مجال تسوية النزاعات، إلا أن الإشكال الأساسي لا يرتبط بغياب النصوص، بل بمدى القدرة على تفعيلها وتحويلها إلى ممارسة عملية مؤثرة .[15]

4- دراسة عبد العزيز (2022)، بعنوان: دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في تسوية النزاعات الداخلية في أفريقيا هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في التعامل مع النزاعات الداخلية التي تشهدها بعض الدول الأفريقية، وبيان مدى قدرة المجلس على الحد من آثار هذه النزاعات، وقد بينت الدراسة أن المجلس يقوم بدور مهم في إطار الاتحاد الأفريقي، إلا أن فاعليته تتأثر باعتماده في بعض الجوانب على الدعم الخارجي، إضافة

إلى ضـــعف التمويل وقلة الخبرة وتدخل بعض القوى الدولية في النزاعات الأفريقية، وانتهت الدراســـة إلى أن نجاح المجلس يتطلب تعزيز استقلاله، وتوفير دعم أفريقي ذاتي أكبر، وتطوير أدواته الوقائية والتنفيذية .[16]

5- دراســـــة(2008) Murithi ، بعنوان The African Union's Evolving Role in Peace Operations : تناولت الدراسـة تطور دور الاتحاد الأفريقي في عمليات السـلام، من خلال تحليل بعض النماذج مثل بعثة الاتحاد الأفريقي في بوروندي، وبعثته في الســودان، وبعثته في الصــومال، وهدفت الدراســة إلى بيان كيفية انتقال الاتحاد الأفريقي من الإطار النظري إلى الممارســة العملية في مجال حفظ الســلام وإدارة النزاعات، وقد توصــلت إلى أن الاتحاد الأفريقي حقق تقدمًا ملحوظًا في بناء منظومة أفريقية للســلم والأمن، إلا أنه ما زال يواجه تحديات تتعلق بالتمويل، والقدرات اللوجستية، والتنسيق مع الأمم المتحدة، ومدى استجابة الدول الأعضاء للالتزامات الجماعية .[17]

6- دراسة(2025) Kwasen ، بعنوان ECOWAS' Role in Conflict Mediation and Regional Security Governance : هدفت الدراسـة إلى تحليل الدور المتطور للجماعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا "الإيكواس" في الوســاطة وتســوية النزاعات وحوكمة الأمن الإقليمي في غرب أفريقيا، وقد أوضــحت الدراســة أن الإيكواس انتقلت من منظمة ذات طابع اقتصـــادي بالأســـاس إلى فاعل إقليمي مهم في القضـــايا الأمنية، خاصـــة في ظل الأزمات الســياســية والانقلابات والنزاعات الداخلية في غرب أفريقيا، وتوصـلت الدراسـة إلى أن الإيكواس تمتلك خبرة عملية في الوسـاطة وإدارة الأزمات، غير أن فاعلية دورها تتأثر بالتحديات السياسية داخل الدول الأعضـاء، وباختلاف مواقف الحكومات تجاه التدخل الإقليمي .[18]

التعقيب على الدراسات السابقة

يتضـح من خلال عرض الدراسـات السـابقة أن موضـوع تسـوية النزاعات في القارة الأفريقية حظي باهتمام واضـح من جانب عدد من الباحثين، خاصـــة في ظل تعدد النزاعات الســياســية والحدودية والأمنية التي شــهدتها القارة، وما ترتب عليها من آثار مباشـــرة على الاســـتقرار والتنمية والتكامل الإقليمي، وقد اتفقت أغلب الدراســـات الســـابقة على أن الاتحاد الأفريقي يمثل تطورًا مهمًا في العمل الأفريقي المشـــترك، مقارنة بمنظمة الوحدة الأفريقية، وذلك من حيث اتســـاع اهتمامه بقضايا السلم والأمن، وظهور آليات أكثر تنظيمًا مثل مجلس السلم والأمن الأفريقي.

كما ركزت بعض الدراسـات العربية على الإطار المؤسـسـي والقانوني للاتحاد الأفريقي، وبيان مدى فاعلية مجلس السـلم والأمن في إدارة النزاعات وتسـويتها، وقد أظهرت هذه الدراسـات أن القارة الأفريقية لا تعاني من غياب النصـوص القانونية أو ضعف التأصيل النظري لمبدأ التسوية السلمية، بقدر ما تعاني من صعوبات عملية تتصل بضعف التنفيذ، وقلة الإمكانات، وتداخل المصالح السياسية، واعتماد بعض الآليات الأفريقية على الدعم الخارجي، ومن ثم فقد جاءت نتائج هذه الدراسـات لتؤكد وجود فجوة بين النصـوص القانونية التي تقرر التسـوية السـلمية، وبين القدرة الواقعية على تفعيلها بصـورة مستمرة ومؤثرة.

أما الدراسات الأجنبية، فقد اتجهت بصورة أكبر إلى دراسة الدور العملي للاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية في عمليات السـلام والوسـاطة وإدارة الأزمات، مع التركيز على نماذج تطبيقية مثل عمليات حفظ السـلام، ودور الإيكواس في الوســـاطة وحوكمة الأمن الإقليمي، وقد أبرزت هذه الدراســـات أهمية المنظمات الإقليمية وشـــبه الإقليمية في التعامل مع النزاعات الأفريقية، بحكم قربها الجغرافي والســـياســـي من مناطق النزاع، وقدرتها على فهم خصـــوصـــيات البيئة المحلية والإقليمية، كما أكدت أن نجاح هذه المنظمات يرتبط بمدى توافر الإرادة السياسية، والقدرة المؤسسية، والتمويل، والتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

وبوجه عام، فقد استفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة في تكوين خلفية علمية حول تطور الدبلوماسية الأفريقية، وفهم طبيعة الإطار القانوني الذي يحكم تسوية النزاعات في القارة، والتعرف على أهم التحديات التي تواجه الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية في هذا المجال، كما ساعدت هذه الدراسات في توضيح أن تسوية النزاعات الأفريقية لا يمكن فهمها من زاوية قانونية فقط، بل يجب ربطها بالواقع السياسي والمؤسسي للقارة، وبطبيعة الوسائل الدبلوماسية المستخدمة في إدارة الخلافات بين الدول.

الفجوة البحثية

على الرغم من أهمية الدراسات السابقة، فإن معظمها ركز على جانب محدد من موضوع تسوية النزاعات، فبعضها تناول الاتحاد الأفريقي بصورة عامة، وبعضها ركز على مجلس السلم والأمن الأفريقي، وبعضها الآخر اهتم بدور منظمة إقليمية معينة مثل الإيكواس، أو تناول عمليات السلام والوساطة من زاوية تطبيقية، كما أن عددًا من هذه الدراسات عالج الموضوع من منظور مؤسسي أو سياسي أكثر من معالجته من منظور يجمع بين الإطار القانوني والآليات الدبلوماسية السلمية.

وتظهر الفجوة البحثية في أن الدراسات السابقة لم تجمع بصورة كافية بين الأساس القانوني للدبلوماسية الأفريقية، كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والبروتوكولات ذات الصلة، وبين الوسائل السلمية التي تعتمد عليها الدبلوماسية الأفريقية في تسوية النزاعات، مثل المفاوضات، والوساطة، والمساعي الحميدة، والتحقيق، والتوفيق، كما أن بعض الدراسات لم تعطِ اهتمامًا كافيًا للعلاقة بين المستوى القاري الذي يمثله الاتحاد الأفريقي، والمستوى شبه الإقليمي الذي تمثله المنظمات الأفريقية الفرعية.

ومن هنا تأتي الفجوة التي يسعى البحث الحالي إلى معالجتها، وهي دراسة الدبلوماسية الأفريقية باعتبارها منظومة قانونية وسلمية متكاملة، لا تقتصر على النصوص القانونية وحدها، ولا على الممارسة السياسية وحدها، وإنما تجمع بينهما في إطار تحليلي يوضح مدى قدرة هذه الدبلوماسية على الإسهام في تسوية النزاعات الدولية داخل القارة الأفريقية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها لا تقتصر على تناول الاتحاد الأفريقي أو مجلس السلم والأمن وحده، بل تسعى إلى دراسة الدبلوماسية الأفريقية في تسوية النزاعات من خلال زاويتين متكاملتين: الزاوية القانونية، والزاوية الدبلوماسية السلمية، فهي تتناول الإطار القانوني المنظم لتسوية النزاعات في المواثيق الدولية والأفريقية، ثم تنتقل إلى تحليل الآليات السلمية التي تعتمد عليها الدبلوماسية الأفريقية في معالجة هذه النزاعات.

كما تتميز الدراسة الحالية بأنها تربط بين دور الاتحاد الأفريقي ودور المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية، باعتبار أن تسوية النزاعات في أفريقيا لا تتم من خلال جهاز واحد فقط، بل من خلال تفاعل عدة مستويات مؤسسية داخل القارة، وبذلك فإن الدراسة الحالية تقدم معالجة أكثر شمولًا للموضوع، لأنها تنظر إلى الدبلوماسية الأفريقية بوصفها إطارًا قانونيًا وممارسة عملية في الوقت نفسه.

وتتميز الدراسة الحالية أيضًا بمحاولة إبراز حدود فاعلية الدبلوماسية الأفريقية، من خلال الوقوف على التحديات التي تعوق تطبيق النصوص القانونية والآليات السلمية في الواقع العملي، فهي لا تكتفي بعرض النصوص أو وصف المؤسسات، وإنما تسعى إلى تحليل العلاقة بين النص القانوني والممارسة الدبلوماسية، وبيان مدى قدرة هذه العلاقة على تحقيق تسويات سلمية مستقرة للنزاعات الدولية في القارة الأفريقية.

منهج البحث

يعتمد البحث على **المنهج الوصـــفي التحليلي**، وذلك من خلال وصـــف الإطار القانوني المنظم للدبلوماســـية الأفريقية في تســـوية النزاعات، وتحليل النصـــوص الواردة في المواثيق الدولية والأفريقية ذات الصـــلة، مثل ميثاق الأمم المتحدة، وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، والقانون التأسـيسـي للاتحاد الأفريقي، والبروتوكولات المنظمة لعمل مجلس السلم والأمن الأفريقي.

كما يســتعين البحث بالمنهج التحليلي في دراســة الوســائل الدبلوماســية الســلمية التي تعتمد عليها الدبلوماســية الأفريقية، مثل المفاوضـات، والمسـاعي الحميدة، والوساطة، والتحقيق، والتوفيق، مع بيان مدى ملاءمة هذه الوسائل لطبيعة النزاعات في القارة الأفريقية، والوقوف على حدود فاعليتها في الواقع العملي.

تقسيمات البحث

المبحث الأول: الإطار القانوني للدبلوماسية الأفريقية في تسوية النزاعات

المبحث الثاني: الآليات السلمية للدبلوماسية الأفريقية في تسوية النزاعات

المبحث الثالث: فاعلية الدبلوماسية الأفريقية في تسوية النزاعات الدولية

المبحث الرابع: سبل تفعيل الدبلوماسية الأفريقية في تسوية النزاعات الدولية

الخاتمة

المبحث الأول: الإطار القانوني للدبلوماسية الأفريقية في تسوية النزاعات

تقوم الدبلوماسـية الأفريقية في تسـوية النزاعات على أسـاس قانوني متعدد المسـتويات، يبدأ من القواعد العامة في القانون الدولي، ويمتد إلى المواثيق القارية والإقليمية التي أنشأتها الدول الأفريقية لتنظيم علاقاتها وتسوية ما ينشأ بينها من خلافات، ولم يكن هذا الإطار القانوني مجرد نصـوص عامة تدعو إلى السـلام، بل جاء اسـتجابة مباشـرة لطبيعة الواقع الأفريقي الذي شهد، منذ مرحلة ما بعد الاستقلال، نزاعات سياسية وحدودية وأمنية كان من شأن استمرارها أن يهدد استقرار القارة ويعرقل مسارات التنمية والتكامل.

وقد حرصـــت الدول الأفريقية، منذ إنشـــاء منظمة الوحدة الأفريقية ثم الاتحاد الأفريقي، على تأكيد مبدأ التســـوية السـلمية للنزاعات، وربط هذا المبدأ باعتبارات احترام السـيادة، وعدم اسـتخدام القوة، والتعاون بين الدول الأعضـاء، كما أن المنظمات الأفريقية شـبه الإقليمية لم تبتعد عن هذا الاتجاه، بل أدخلت في مواثيقها وبروتوكولاتها نصـوصًـا تتعلق بمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها بالطرق السلمية، ومن ثم فإن دراسة الإطار القانوني للدبلوماسية الأفريقية تقتضـي الوقوف عند الأساس القانوني الذي تستند إليه هذه الدبلوماسية، ثم بيان المبادئ التي تحكم عملها في مجال تسوية النزاعات.

أولًا: الأساس القانوني لتسوية النزاعات في المواثيق الدولية والأفريقية

يمثل ميثاق الأمم المتحدة الأســـاس العام الذي تســـتند إليه فكرة التســـوية الســـلمية للنزاعات في القانون الدولي المعاصر، إذ نص على التزام الدول الأعضاء بتسوية منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية، على نحو لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضـــة للخطر، وقد جاءت هذه القاعدة مرتبطة بمبدأ آخر لا يقل عنها أهمية، وهو حظر اسـتخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، بما يعني أن التسوية السلمية لم تعد مجرد اختيار سياسي، بل أصبحت التزامًا قانونيًا يقع على عاتق الدول .[19]

وقد خصص ميثاق الأمم المتحدة الفصل السادس لمعالجة المنازعات بالطرق السلمية، حيث أورد في المادة الثالثة والثلاثين عددًا من الوسـائل التي يمكن للأطراف المتنازعة اللجوء إليها، ومنها المفاوضـات، والتحقيق، والوسـاطة، والتوفيق، والتحكيم، والتســـوية القضـــائية، واللجوء إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية، أو غيرها من الوســـائل الســـلمية التي تختارها

الأطراف، ويكشف هذا النص عن مرونة القانون الدولي في مجال التسوية السلمية، إذ لم يحصر الدول في وسيلة واحدة، وإنما أتاح لها اختيار الوسيلة الأنسب لطبيعة النزاع وظروفه .[20]

وتزداد أهمية التنظيمات الإقليمية في هذا المجال من خلال ما قرره ميثاق الأمم المتحدة في الفصل الثامن، حيث أجاز قيام ترتيبات أو منظمات إقليمية لمعالجة المسائل المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين، متى كان نشاطها متفقًا مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، كما شجع الميثاق الدول الأعضاء في هذه التنظيمات على بذل الجهد لتسوية منازعاتها المحلية عن طريق تلك التنظيمات قبل عرضها على مجلس الأمن، ويعني ذلك أن العمل الإقليمي لا يتعارض مع النظام الدولي العام، بل يعد مكمّلًا له ومساعدًا في احتواء النزاعات ضمن نطاقها الإقليمي .[21]

وفي الإطار الأفريقي، مثل ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية لسنة 1963م نقطة البداية في بناء تصور أفريقي لتسوية النزاعات، فقد أكدت المنظمة في مبادئها على التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الأعضاء، ونصت على وسائل مثل التفاوض والوساطة والتوفيق والتحكيم، كما نص الميثاق على إنشاء لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم، لتكون إحدى الآليات المعنية بمعالجة المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء، ويعكس هذا التوجه رغبة الدول الأفريقية في معالجة نزاعاتها داخل إطار أفريقي، وبصورة تراعي خصوصية القارة وحساسية الدول الحديثة الاستقلال تجاه مسألة السيادة .[22]

إن تجربة منظمة الوحدة الأفريقية ظلت محدودة من حيث الفاعلية العملية، إذ غلب عليها الطابع التحفظي بسبب تمسك الدول الأعضاء بمبدأ عدم التدخل واحترام السيادة، وقد أدى ذلك إلى جعل الوسائل الدبلوماسية أكثر حضورًا من الوسائل القضائية أو التدخلية، لأن الدول الأفريقية كانت أكثر قبولًا للوسائل التي لا تفرض عليها حلولًا ملزمة، وتترك لها مساحة واسعة للمشاركة في صياغة التسوية، ولهذا برزت المفاوضات والوساطة والمساعي الحميدة باعتبارها وسائل أكثر توافقًا مع طبيعة العلاقات الأفريقية في تلك المرحلة .[23]

ومع قيام الاتحاد الأفريقي، اتخذ الإطار القانوني لتسوية النزاعات طابعًا أكثر تطورًا، إذ جاء القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي ليؤكد أن تعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة يعد من بين أهداف الاتحاد، كما نص على تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء بالوسائل السلمية التي يقررها مؤتمر الاتحاد، وعلى منع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين الدول الأعضاء، وبذلك انتقل التنظيم الأفريقي من مجرد التأكيد العام على التسوية السلمية إلى تبني رؤية أكثر ارتباطًا بالأمن الجماعي الأفريقي .[24]

وقد برز هذا التطور بصورة أوضح مع إنشاء مجلس السلم والأمن الأفريقي، الذي يعد من أهم الآليات المؤسسية في منظومة الاتحاد الأفريقي، فقد جاء بروتوكول إنشاء المجلس ليؤكد مبادئ التسوية السلمية للنزاعات، والاستجابة المبكرة للأزمات، واحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، مع الاعتراف بدور الاتحاد في التعامل مع الحالات الخطيرة التي تهدد السلم والأمن، ويمثل المجلس بذلك محاولة لإيجاد جهاز أفريقي قادر على الانتقال من مرحلة رد الفعل بعد وقوع النزاع إلى مرحلة الوقاية والإنذار المبكر وإدارة الأزمات .[25]

ولم يقتصر الأساس القانوني للدبلوماسية الأفريقية على المستوى القاري، بل امتد إلى المنظمات شبه الإقليمية التي أصبحت طرفًا مهمًا في تسوية النزاعات داخل القارة، فقد نصت مواثيق وبروتوكولات عدد من هذه المنظمات، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والهيئة الحكومية للتنمية، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، على مبادئ منع النزاعات وتسويتها بالوسائل السلمية، ودعم الأمن والاستقرار الإقليمي، ويعود ذلك إلى أن هذه المنظمات تكون غالبًا أقرب إلى مناطق النزاع، وأكثر إدراكًا لطبيعة التوازنات السياسية والاجتماعية داخل أقاليمها .[26]

ومن خلال هذا التعدد في المصادر القانونية، يتضح أن الدبلوماسية الأفريقية لا تستند إلى نص واحد أو مؤسسة واحدة، بل تقوم على شبكة من المواثيق والقواعد والآليات التي تجمع بين المستوى الدولي والمستوى القاري والمستوى شبه

الإقليمي، وهذا التعدد يمنحها أساسًا قانونيًا واسعًا، لكنه في الوقت نفسه يطرح تحديًا يتعلق بضرورة التنسيق بين هذه المستويات حتى لا يحدث تداخل أو ازدواج في الاختصاصات.

ثانيًا: المبادئ القانونية الحاكمة للدبلوماسية الأفريقية في تسوية النزاعات

تستند الدبلوماسية الأفريقية في تسوية النزاعات إلى مجموعة من المبادئ القانونية التي تشكل الإطار الحاكم لتحرك الدول والمنظمات الأفريقية في هذا المجال، ويأتي في مقدمة هذه المبادئ مبدأ التسوية السلمية للمنازعات، وهو مبدأ يعد من المبادئ الأساسية في القانون الدولي العام، لأنه يهدف إلى منع تحول الخلافات بين الدول إلى صراعات مسلحة، وقد أكدت المواثيق الدولية والأفريقية هذا المبدأ بصورة واضحة، إذ جعلت من الوسائل السلمية الطريق المشروع لمعالجة النزاعات، وربطت بينها وبين حفظ السلم والأمن .[27]

ويرتبط بهذا المبدأ مبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد بها، وهو مبدأ أساسي في العلاقات الدولية المعاصرة، فحظر استخدام القوة لا يحقق غايته إلا إذا اقترن بوجود وسائل سلمية بديلة لمعالجة النزاعات، ومن ثم فإن التسوية الدبلوماسية للنزاعات تمثل الوجه العملي لحظر القوة، لأنها تفتح أمام الدول طريقًا قانونيًا وسياسيًا لتجاوز الخلافات دون اللجوء إلى العنف أو التصعيد العسكري، وقد أكدت المواثيق الأفريقية هذا المبدأ، سواء في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية أو في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي (10) .[28]

كما يقوم الإطار القانوني للدبلوماسية الأفريقية على مبدأ احترام سيادة الدول والمساواة بينها، وقد كان لهذا المبدأ حضور قوي في التجربة الأفريقية بسبب الظروف التاريخية التي رافقت نشأة الدول الأفريقية الحديثة، حيث كانت هذه الدول حريصة على حماية استقلالها السياسي وسيادتها الوطنية بعد خروجها من الاستعمار، ولهذا اتجهت إلى تفضيل الوسائل الدبلوماسية التي تقوم على التراضي والحوار والمشاركة، بدلًا من الوسائل التي قد ينظر إليها بوصفها فرضًا خارجيًا أو مساسًا بإرادة الدولة (11) .[29]

ومن المبادئ المهمة كذلك مبدأ احترام الحدود الموروثة عند الاستقلال، وهو مبدأ ارتبط بطبيعة النزاعات الحدودية في أفريقيا، فقد أدركت الدول الأفريقية أن إعادة فتح ملف الحدود الموروثة عن الاستعمار قد يؤدي إلى سلسلة واسعة من النزاعات والحروب، ولذلك اتجهت إلى إقرار مبدأ احترام هذه الحدود حفاظًا على الاستقرار الإقليمي، وقد أسهم هذا المبدأ في تشكيل اتجاه أفريقي عام يفضل معالجة المنازعات الحدودية من خلال التفاوض والوساطة والتسويات السلمية، بدلًا من تغيير الحدود بالقوة (12) .[30]

وتقوم الدبلوماسية الأفريقية كذلك على مبدأ التضامن الأفريقي، الذي يعني أن حفظ السلم والأمن في القارة ليس شأنًا خاصًا بالدول المتنازعة وحدها، بل هو شأن جماعي يرتبط بمصلحة القارة كلها، فالنزاع في دولة أو إقليم أفريقي قد تمتد آثاره إلى دول الجوار من خلال تدفقات اللاجئين، وانتشار السلاح، وتداخل الجماعات المسلحة، وتعطيل حركة التجارة والتنمية، ومن ثم فإن التضامن الأفريقي في مجال تسوية النزاعات لا يقوم فقط على الاعتبارات السياسية، بل يستند أيضًا إلى إدراك عملي بأن أمن القارة مترابط، وأن استقرار دولة ما ينعكس على استقرار محيطها الإقليمي.

ومن المبادئ التي تميز التجربة الأفريقية أيضًا مبدأ التسوية داخل الإطار الأفريقي بقدر الإمكان، فقد فضلت الدول الأفريقية، في كثير من الحالات، أن تعالج نزاعاتها من خلال مؤسسات أفريقية أو وساطات أفريقية، انطلاقًا من أن الأطراف الأفريقية أقدر على فهم خصوصية النزاع، وأكثر قبولًا لدى أطرافه من التدخلات الخارجية، ولا يعني ذلك استبعاد دور الأمم المتحدة أو القانون الدولي العام، وإنما يعني إعطاء الأولوية للحلول الأفريقية متى كانت قادرة على تحقيق التسوية السلمية العادلة (13) .[31]

ويلاحظ أن هذه المبادئ لا تعمل بصورة منفصلة، بل تتكامل فيما بينها، فمبدأ التسوية السلمية يتكامل مع حظر استخدام القوة، واحترام السيادة يتكامل مع التضامن الأفريقي، والتسوية داخل الإطار الأفريقي تتكامل مع دور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، ومن ثم فإن الدبلوماسية الأفريقية في تسوية النزاعات تقوم على محاولة تحقيق توازن دقيق بين عدم التدخل من جهة، وضرورة منع النزاعات وحفظ السلم من جهة أخرى، وهو توازن لا يخلو من صعوبة في التطبيق العملي.

يرى الباحث أن الإطار القانوني للدبلوماسية الأفريقية يتميز بالثراء والتنوع، إذ يجمع بين قواعد القانون الدولي العام، والمواثيق القارية، والبروتوكولات المؤسسية، ونصوص المنظمات شبه الإقليمية، غير أن قوة هذا الإطار لا تقاس بمجرد كثرة النصوص، بل بمدى قدرته على التحول إلى ممارسة عملية فعالة، فالتجربة الأفريقية تكشف أن المشكلة لا تكمن غالبًا في غياب القاعدة القانونية، وإنما في ضعف تفعيلها، وتداخل الاختصاصات بين المؤسسات، وتردد بعض الدول في قبول التسويات التي قد تحد من هامشها السياسي.

كما يرى الباحث أن خصوصية الدبلوماسية الأفريقية تكمن في قدرتها على الجمع بين احترام السيادة والسعي إلى حفظ السلم، فالدول الأفريقية لا تزال تتحسس من أي تدخل خارجي أو إلزام مباشر، ولذلك تبدو الوسائل الدبلوماسية أكثر قبولًا لديها من الوسائل القضائية أو القسرية، حيث إن نجاح هذه الوسائل يتطلب إرادة سياسية حقيقية، وقدرة مؤسسية على المتابعة، وآليات واضحة لتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه بين الأطراف المتنازعة.

يتضح من خلال هذا المبحث أن الدبلوماسية الأفريقية في تسوية النزاعات تستند إلى إطار قانوني واسع يبدأ من ميثاق الأمم المتحدة، ويمتد إلى ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وبروتوكول مجلس السلم والأمن، ومواثيق المنظمات شبه الإقليمية، وقد أكدت هذه النصوص جميعها أهمية التسوية السلمية، وحظر استخدام القوة، واحترام السيادة، والتعاون الإقليمي في معالجة النزاعات.

كما تبين أن المبادئ القانونية الحاكمة للدبلوماسية الأفريقية ليست مجرد مبادئ نظرية، بل ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالواقع التاريخي والسياسي للقارة الأفريقية، فاحترام الحدود الموروثة، وتفضيل التسوية داخل الإطار الأفريقي، والاعتماد على الوسائل الدبلوماسية، كلها مبادئ نشأت في ظل ظروف أفريقية خاصة، إذ إن فهم الدبلوماسية الأفريقية لا يكتمل إلا من خلال الجمع بين النص القانوني والواقع السياسي الذي تعمل فيه هذه الدبلوماسية.

المبحث الثاني: الآليات السلمية للدبلوماسية الأفريقية في تسوية النزاعات

تُعد الآليات السلمية جوهر الدبلوماسية في تسوية النزاعات الدولية، لأنها تمثل البديل القانوني والسياسي عن استخدام القوة أو التهديد بها، فإذا كان الإطار القانوني يضع المبادئ العامة التي تحكم تسوية النزاعات، فإن الآليات السلمية هي الوسائل العملية التي تتحرك من خلالها الدول والمنظمات الإقليمية لإدارة الخلافات ومحاولة الوصول إلى حلول مقبولة، وتكتسب هذه الآليات أهمية خاصة في القارة الأفريقية، حيث تتسم كثير من النزاعات بتداخل العوامل السياسية والحدودية والاجتماعية والتاريخية، الأمر الذي يجعل الحلول الجامدة أو القسرية غير كافية لمعالجة جذور النزاع.

وقد أخذت المواثيق الدولية والأفريقية بفكرة تعدد وسائل التسوية السلمية، فلم تحصر أطراف النزاع في طريق واحد، بل تركت لها حرية اختيار الوسيلة التي تتناسب مع طبيعة الخلاف ودرجة تعقيده، وقد نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة الثالثة والثلاثين على عدد من هذه الوسائل، مثل المفاوضات، والتحقيق، والوساطة، والتوفيق، والتحكيم، والتسوية القضائية، واللجوء إلى التنظيمات الإقليمية، كما أكدت المواثيق الأفريقية أهمية الوسائل الدبلوماسية، نظرًا لكونها أكثر توافقًا مع طبيعة العلاقات بين الدول الأفريقية، وأكثر مراعاة لمبدأ السيادة وعدم التدخل.

ومن ثم فإن دراسة الآليات السلمية للدبلوماسية الأفريقية تقتضي التمييز بين نوعين من الوسائل: وسائل تعتمد أساسًا على أطراف النزاع أنفسهم، وفي مقدمتها المفاوضات، ووسائل تتضمن تدخل طرف ثالث بقصد تقريب وجهات النظر

أو المساعدة في بناء التسوية، مثل المساعي الحميدة والوساطة والتحقيق والتوفيق، ورغم اختلاف هذه الوسائل من حيث طبيعتها وإجراءاتها، فإنها تتفق جميعًا في غاية واحدة، وهي منع النزاع من التحول إلى صراع مسلح، أو احتواؤه بعد وقوعه، أو التمهيد لتسوية سلمية أكثر استقرارًا.

أولًا: المفاوضات والمساعي الحميدة كوسائل دبلوماسية لتسوية النزاعات

تأتي المفاوضات في مقدمة الوسائل الدبلوماسية لتسوية النزاعات، لأنها تمثل الطريق المباشر للحوار بين أطراف الخلاف، وتتيح لهم عرض مواقفهم ومطالبهم بصورة صريحة، ومحاولة الوصول إلى تسوية تقوم على التفاهم المتبادل، وتقوم المفاوضات في جوهرها على تبادل الرأي بين الأطراف المتنازعة بقصد الوصول إلى حل للنزاع القائم بينها، وقد تتم بصورة مباشرة بين ممثلي الدول، أو من خلال مؤتمر دولي أو إقليمي إذا كان النزاع ذا طبيعة أوسع أو يمس مصالح أطراف متعددة .[32]

وتتميز المفاوضات بأنها أكثر الوسائل مرونة، لأنها لا تخضع لإجراءات شكلية معقدة كما هو الحال في القضاء أو التحكيم، كما أنها تمنح أطراف النزاع فرصة المشاركة في صناعة الحل بدلًا من تلقيه من جهة خارجية، ولهذا كثيرًا ما تُفضل الدول هذه الوسيلة، خاصة في النزاعات التي تحمل أبعادًا سياسية أو تاريخية أو حدودية، حيث يكون الحل القانوني المجرد غير كافٍ لمعالجة جميع الجوانب المحيطة بالنزاع، فالمفاوضات تسمح بمراعاة المصالح المتبادلة، وتفتح الباب أمام التنازلات المتدرجة، وتساعد على حفظ ماء وجه الأطراف المتنازعة.

وقد أشار ميثاق الأمم المتحدة إلى المفاوضات باعتبارها إحدى الوسائل الأولى التي ينبغي اللجوء إليها عند نشوء نزاع قد يهدد السلم والأمن الدوليين، كما أكد إعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية أهمية المفاوضات المباشرة بوصفها وسيلة مرنة وفعالة، شريطة أن تتم بصورة بناءة وأن تستهدف الوصول إلى تسوية مبكرة يقبل بها أطراف النزاع .[33]

وفي الإطار الأفريقي، برزت المفاوضات كأداة مهمة في معالجة عدد من النزاعات، لا سيما النزاعات الحدودية التي عرفتها القارة بعد الاستقلال، ويرجع ذلك إلى أن كثيرًا من هذه النزاعات لم يكن حلها ممكنًا بمجرد الرجوع إلى النصوص القانونية، بل كان يتطلب حوارًا سياسيًا مباشرًا بين الأطراف، وتفاهمًا حول كيفية إدارة الحدود أو تنظيم المصالح المشتركة، وقد أسهمت المفاوضات في بعض الحالات في تمهيد الطريق للتسوية النهائية، أو في إحالة النزاع إلى جهة قضائية أو تحكيمية بعد اتفاق الأطراف على ذلك.

ومن أمثلة ذلك ما شهدته بعض النزاعات الأفريقية من مفاوضات مباشرة أسهمت في تخفيف التوتر وفتح المجال أمام تسويات لاحقة، كما في بعض النزاعات الحدودية بين الدول الأفريقية، حيث لعبت المفاوضات دورًا في تنظيم إدارة الحدود المشتركة أو إنشاء لجان فنية للنظر في طبيعة الخلاف، وتظهر أهمية هذه الوسيلة في أن أطراف النزاع يكونون أكثر استعدادًا لقبول الحل عندما يشعرون بأنهم شاركوا في صياغته، وأنه لم يُفرض عليهم من الخارج .[34]

غير أن المفاوضات لا تنجح في جميع الحالات، فقد تفشل نتيجة انعدام الثقة بين الأطراف، أو غياب الإرادة السياسية، أو تمسك كل طرف بموقفه، أو وجود أطراف خارجية تؤثر في مسار النزاع، كما أن المفاوضات تحتاج إلى حد أدنى من الاستعداد للحوار، وإلى بيئة تسمح بتبادل الآراء بعيدًا عن التصعيد الإعلامي أو العسكري، ولهذا قد تكون المفاوضات خطوة أولى ضرورية، لكنها قد تحتاج إلى دعم من وسائل دبلوماسية أخرى، كالمساعي الحميدة أو الوساطة، خاصة عندما تصل العلاقة بين الأطراف إلى مرحلة يصعب معها الحوار المباشر.

أما المساعي الحميدة، فهي وسيلة دبلوماسية تقوم على تدخل طرف ثالث بهدف تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة، وتشجيعها على الدخول في مفاوضات أو استئنافها، ويقتصر دور القائم بالمساعي الحميدة غالبًا على

تهيئة المناخ المناسب للحوار، وفتح قنوات الاتصال، وإزالة بعض العقبات النفسية والسياسية التي تحول دون جلوس الأطراف إلى مائدة التفاوض، ومن ثم فإن المساعي الحميدة لا تقدم عادة حلًا تفصيليًا للنزاع، ولا تشارك بالضرورة في إدارة المفاوضات، وإنما تساعد على إطلاقها أو إعادتها إلى مسارها .[35]

وتختلف المساعي الحميدة عن المفاوضات من حيث إن المفاوضات تتم بين أطراف النزاع أنفسهم، بينما تفترض المساعي الحميدة وجود طرف ثالث يسعى إلى تسهيل الاتصال بينهم، كما تختلف عن الوساطة من حيث إن دور القائم بالمساعي الحميدة أضيق من دور الوسيط، لأنه لا يتدخل عادة في مضمون التسوية، ولا يقدم مقترحات تفصيلية، وإنما يكتفي بالمساعدة على تقريب الأطراف وتهيئة الظروف المناسبة للحوار.

وتظهر أهمية المساعي الحميدة في النزاعات الأفريقية عندما تبلغ العلاقات بين الأطراف درجة من التوتر تجعل الاتصال المباشر صعبًا أو غير مقبول سياسيًا، ففي مثل هذه الحالات، قد يكون تدخل دولة أفريقية أو شخصية سياسية أو منظمة إقليمية عاملًا مساعدًا في تخفيف حدة التصعيد وإعادة فتح قنوات الاتصال، وقد مارست منظمة الوحدة الأفريقية، ثم الاتحاد الأفريقي، هذا النوع من الدور في عدد من النزاعات، من خلال إرسال مبعوثين أو تشكيل لجان أو الدعوة إلى اجتماعات بين أطراف النزاع.

وتكمن قيمة المساعي الحميدة في أنها لا تثير عادة حساسية كبيرة لدى الأطراف، لأنها لا تفرض عليهم حلًا ولا تنتقص من سيادتهم، بل تترك لهم حرية قبول الحوار أو رفضه، ولذلك تعد من أكثر الوسائل الدبلوماسية ملاءمة في المراحل الأولى للنزاع، أو في الحالات التي يكون الهدف فيها منع تدهور العلاقات قبل الوصول إلى مواجهة مباشرة، غير أن محدوديتها تظهر عندما يكون النزاع قد بلغ درجة عالية من التعقيد، أو عندما لا تكفي مجرد إعادة الاتصال بين الأطراف للوصول إلى تسوية حقيقية.

ثانيًا: الوساطة والتحقيق والتوفيق ودورها في معالجة النزاعات الأفريقية

تعد الوساطة من أكثر الوسائل الدبلوماسية استخدامًا في تسوية النزاعات، وهي أكثر تطورًا من المساعي الحميدة من حيث طبيعة الدور الذي يقوم به الطرف الثالث، فالوسيط لا يكتفي بتقريب الأطراف أو دعوتهم إلى الحوار، بل يشارك في دراسة النزاع، والاستماع إلى مواقف الأطراف، وتقديم مقترحات أو تصورات يمكن أن تساعد على الوصول إلى تسوية، إذ إن الوساطة تظل وسيلة غير ملزمة من الناحية القانونية، لأن قبول نتائجها يتوقف على إرادة أطراف النزاع .[36]

وتقوم الوساطة على وجود طرف ثالث يتمتع بدرجة من القبول والثقة لدى أطراف النزاع، وقد يكون هذا الطرف دولة، أو مجموعة دول، أو منظمة إقليمية، أو شخصية ذات مكانة سياسية أو دبلوماسية، وتتوقف فاعلية الوساطة إلى حد كبير على حياد الوسيط، وخبرته، وقدرته على فهم طبيعة النزاع، ومدى ما يملكه من تأثير سياسي أو معنوي على الأطراف، فكلما كان الوسيط مقبولًا وقادرًا على تقديم مقترحات واقعية، زادت فرص نجاح الوساطة في تقريب المواقف والوصول إلى تسوية.

وتكتسب الوساطة أهمية خاصة في القارة الأفريقية، لأن كثيرًا من النزاعات الأفريقية تتداخل فيها الاعتبارات القانونية مع الاعتبارات القبلية والسياسية والأمنية، وهو ما يجعل وجود وسيط قادر على قراءة الإطار المحلي والإقليمي أمرًا مهمًا، وقد مارست منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي، وكذلك بعض المنظمات شبه الإقليمية، أدوارًا متعددة في الوساطة بين أطراف النزاعات، سواء من خلال لجان خاصة أو مبعوثين أو مؤتمرات إقليمية.

وتأخذ الوساطة صورًا متعددة، فقد تكون وساطة فردية تقوم بها دولة واحدة أو شخصية دبلوماسية، وقد تكون وساطة جماعية تقوم بها عدة دول، وقد تكون وساطة مؤسسية تتم في إطار منظمة إقليمية أو قارية، وتعد الوساطة المؤسسية أكثر ارتباطًا بالدبلوماسية الأفريقية المعاصرة، لأنها تتم غالبًا من خلال أجهزة الاتحاد الأفريقي أو المنظمات

الإقليمية، بما يمنحها غطاءً قانونيًا وسياسيًا أوسع، ويجعل نتائجها مرتبطة بالمؤسسات الأفريقية المعنية بحفظ السلم والأمن.

جيث إن الوساطة تواجه عدة صعوبات، منها تمسك الأطراف بمواقفها، أو عدم ثقتها في الوسيط، أو تدخل قوى خارجية في مسار النزاع، أو غياب آلية واضحة لتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه، كما قد تتحول الوساطة أحيانًا إلى مجرد إدارة مؤقتة للأزمة دون معالجة أسبابها العميقة، خاصة إذا ركزت على وقف العنف دون معالجة جذور الخلاف، ولهذا فإن نجاح الوساطة لا يتوقف على الوصول إلى اتفاق فقط، بل يتطلب متابعة تنفيذ الاتفاق، وضمان وجود ترتيبات سياسية وأمنية تساعد على استقرار التسوية.

أما التحقيق، فيعد وسيلة سلمية تهدف إلى كشف الحقائق المتعلقة بالنزاع، خاصة عندما يكون الخلاف بين الأطراف قائمًا على وقائع متنازع عليها، فقد يدعي أحد الأطراف وقوع اعتداء أو خرق للحدود أو انتهاك لاتفاق معين، بينما ينكر الطرف الآخر ذلك، وهنا تظهر أهمية التحقيق في توضيح الوقائع وتحديد ما حدث بالفعل، ويقوم التحقيق عادة من خلال لجنة محايدة تتولى جمع المعلومات وفحص الأدلة والاستماع إلى الأطراف، ثم إعداد تقرير يوضح الوقائع محل الخلاف .[37]

ولا يهدف التحقيق في أصله إلى إصدار حكم أو فرض حل على الأطراف، بل يقتصر على إزالة الغموض حول الوقائع، ومن ثم فهو يساعد على تهدئة النزاع عندما يكون سوء الفهم أو تضارب الروايات سببًا في تصعيد الخلاف، وتزداد أهمية التحقيق في النزاعات الحدودية والأمنية، حيث يكون تحديد الوقائع بدقة خطوة ضرورية قبل الدخول في مفاوضات أو وساطة أو أي شكل آخر من أشكال التسوية.

وقد عرفت الخبرة الدولية لجان التحقيق منذ مؤتمرات لاهاي للسلام، حيث تم التأكيد على أهمية اللجوء إلى لجان محايدة لفحص الوقائع في المنازعات التي لا تمس الشرف أو المصالح الحيوية للدول، وفي الإطار الأفريقي، يمكن أن تقوم لجان تقصي الحقائق بدور مهم في النزاعات التي تتعلق بادعاءات متبادلة بين الدول أو في حالات التوتر الحدودي، لأنها تتيح للأطراف أساسًا موضوعيًا يمكن البناء عليه في المفاوضات أو الوساطة .[38]

وإن التحقيق يظل محدود الأثر إذا لم تتبعه إرادة سياسية للتسوية، فتقرير لجنة التحقيق لا يكون في العادة ملزمًا للأطراف، ولا يقدم بالضرورة حلًا كاملًا للنزاع، وإنما يساعد على توضيح الوقائع، ولذلك فإن التحقيق يكون أكثر فاعلية عندما يرتبط بوسائل أخرى، كأن يمهد لمفاوضات مباشرة، أو يدعم جهود الوساطة، أو يوفر أساسًا لتوفيق لاحق بين الأطراف.

أما التوفيق، فهو وسيلة دبلوماسية وشبه قضائية في الوقت نفسه، لأنه يجمع بين فحص النزاع من جانب لجنة متخصصة وبين تقديم مقترحات عملية لتسويته، ويختلف التوفيق عن التحقيق في أن لجنة التوفيق لا تكتفي بتحديد الوقائع، بل تتجاوز ذلك إلى دراسة النزاع من جوانبه القانونية والسياسية، ثم تقدم توصيات أو مقترحات يمكن أن تساعد الأطراف على الوصول إلى حل، كما يختلف عن التحكيم والقضاء في أن مقترحات لجنة التوفيق لا تكون ملزمة في الأصل، إلا إذا اتفق الأطراف مسبقًا على خلاف ذلك .[39]

وتكمن أهمية التوفيق في أنه يوفر صيغة وسطى بين الوسائل الدبلوماسية الخالصة والوسائل القضائية الملزمة، فهو أكثر تنظيمًا من الوساطة، لأنه يتم غالبًا من خلال لجنة محددة، ويستند إلى دراسة أوسع للنزاع، لكنه في الوقت نفسه أكثر مرونة من التحكيم والقضاء، لأنه لا ينتهي بحكم ملزم، بل بتوصيات قابلة للقبول أو الرفض، ولذلك يمكن أن يكون التوفيق ملائمًا للنزاعات التي تحتاج إلى دراسة موضوعية متعمقة، دون أن تكون الأطراف مستعدة للالتزام بحكم قضائي أو تحكيمي.

وفي الإطار الأفريقي، يمكن للتوفيق أن يؤدي دورًا مهمًا في النزاعات المعقدة التي لا يكفي فيها مجرد الحوار السياسي، ولا ترغب أطرافها في اللجوء إلى القضاء الدولي، فهو يتيح للأطراف الاستفادة من خبرة لجنة محايدة، وفي الوقت نفسه يحافظ على حريتها في قبول الحل المقترح، ومن هنا يتفق التوفيق مع الحساسية الأفريقية تجاه السيادة، لأنه لا يفرض الحل، وإنما يساعد الأطراف على الوصول إليه.

غير أن فاعلية التوفيق تتوقف على مدى جدية الأطراف في التعامل مع توصـــيات لجنة التوفيق، ومدى قدرة اللجنة على تقديم مقترحات واقعية ومتوازنة، فإذا كانت التوصـيات بعيدة عن مصـالح الأطراف أو غير قابلة للتنفيذ، فإنها تفقد قيمتها العملية، كما أن غياب القوة الإلزامية قد يجعل التوفيق عاجزًا عن إنهاء النزاع إذا كان أحد الأطراف غير راغب في التسوية، ولذلك فإن التوفيق، شأنه شأن بقية الوسائل الدبلوماسية، يحتاج إلى إرادة سياسية وإلى بيئة إقليمية داعمة للحل السلمي.

يرى الباحث أن الآليات السـلمية للدبلوماسـية الأفريقية تمثل أدوات ضـرورية لا غنى عنها في معالجة النزاعات داخل القارة، لأنها تنسـجم مع طبيعة الواقع الأفريقي الذي يتسـم بحسـاسـية عالية تجاه السـيادة وبحاجة مسـتمرة إلى حلول تراعي التوازنات السياسية والاجتماعية، فالمفاوضـات تتيح للأطراف إدارة الخلاف بصـورة مباشرة، والمسـاعي الحميدة تفتح الطريق أمام الحوار عندما تنقطع قنوات الاتصـــال، والوســـاطة تقدم دعمًا أكثر فاعلية في تقريب المواقف، بينما يســـاعد التحقيق والتوفيق على إدخال قدر من الموضوعية والتنظيم في مسار التسوية.

يرى الباحث أن هذه الآليات لا تكفي وحدها لتحقيق تسـوية دائمة ما لم ترتبط بإرادة سـياسـية حقيقية لدى أطراف النزاع، وبمتابعة مؤسـسـية من الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية، فكثير من النزاعات لا تفشـل بسـبب ضـعف الوسـيلة الدبلوماســـية في ذاتها، بل بســـبب غياب الثقة بين الأطراف، أو ضـــعف الالتزام بما يتم الاتفاق عليه، أو تدخل أطراف خارجية تعمل على إطالة أمد النزاع، ولذلك فإن تطوير الدبلوماســية الأفريقية لا يتحقق فقط بتعدد الوســائل، بل بتحســين القدرة على استخدامها في الوقت المناسب وبالصورة المناسبة.

يتضح من خلال هذا المبحث أن الدبلوماسية الأفريقية تعتمد على مجموعة متنوعة من الآليات السلمية في تسوية النزاعات، تبدأ بالمفاوضـات المباشـرة بين أطراف النزاع، وتمتد إلى المسـاعي الحميدة والوسـاطة والتحقيق والتوفيق، وتتميز هذه الآليات بأنها مرنة، وتراعي خصوصية النزاعات الأفريقية، وتمنح الأطراف مساحة للمشاركة في صناعة الحلول، الأمر الذي يجعلها أكثر قبولًا من الوسائل القسرية أو الملزمة في كثير من الحالات.

كما تبين أن لكل وسـيلة من هذه الوسـائل طبيعتها ووظيفتها الخاصـة؛ فالمفاوضـات تقوم على الحوار المباشـر، والمسـاعي الحميدة تهيئ المناخ لهذا الحوار، والوسـاطة تسـاعد على تقديم مقترحات تقريبية، والتحقيق يوضـح الوقائع محل الخلاف، أما التوفيق فيقدم مقترحات عملية لتسـوية النزاع، غير أن فاعلية هذه الوسـائل تظل مرتبطة بمدى جدية الأطراف، وقدرة المؤسسات الأفريقية على المتابعة، ووجود بيئة سياسية تدعم الحل السلمي بدلًا من التصعيد.

المبحث الثالث: فاعلية الدبلوماسية الأفريقية في تسوية النزاعات الدولية

لا تكتمل دراســة الدبلوماســية الأفريقية في تســوية النزاعات الدولية بمجرد الوقوف عند إطارها القانوني أو بيان آلياتها السلمية، بل لا بد من الانتقال إلى تقييم مدى فاعليتها في الواقع العملي، فالنصـوص القانونية والوسـائل الدبلوماسـية تظل محدودة الأثر إذا لم تتحول إلى ممارســات قادرة على احتواء النزاعات، وتقريب مواقف الأطراف، ومنع انتقال الخلاف من مرحلة التوتر السياسـي إلى مرحلة الصـراع المسلح، ومن ثم فإن فاعلية الدبلوماسية الأفريقية تقاس بقدرتها على تحقيق التوازن بين احترام سيادة الدول من جهة، والتدخل السلمي لحماية الأمن والاستقرار في القارة من جهة أخرى.

وقد شهدت القارة الأفريقية منذ مرحلة ما بعد الاستقلال عددًا كبيرًا من النزاعات التي تنوعت بين نزاعات حدودية، ونزاعات سياسية، وصراعات داخلية ذات امتدادات إقليمية، وهذا الواقع جعل من الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية أطرافًا أساسية في إدارة الأزمات وتسوية النزاعات، خاصة أن هذه المؤسسات تمتلك من الناحية القانونية والسياسية موقعًا يسمح لها بالتدخل الدبلوماسي، سواء من خلال الوساطة، أو المساعي الحميدة، أو لجان تقصي الحقائق، أو دعم الحوار بين الأطراف المتنازعة.

إن تقييم فاعلية الدبلوماسية الأفريقية يقتضي النظر إلى جانبين متكاملين: الأول يتعلق بدور الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية في دعم التسوية السلمية للنزاعات، والثاني يتعلق بالتحديات التي تحد من قدرة هذه الدبلوماسية على تحقيق نتائج مستقرة ودائمة، فالتجربة الأفريقية تكشف عن وجود تطور مؤسسي وقانوني مهم، لكنها تكشف في الوقت نفسه عن صعوبات عملية تعوق الوصول إلى تسويات حاسمة في كثير من النزاعات.

أولًا: دور الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية في دعم التسوية السلمية للنزاعات

يمثل الاتحاد الأفريقي الإطار القاري الأهم في مجال حفظ السلم والأمن داخل القارة، خاصة بعد أن انتقل العمل الأفريقي المشترك من مرحلة منظمة الوحدة الأفريقية إلى مرحلة الاتحاد الأفريقي، فقد جاء الاتحاد بتصور أكثر تطورًا في التعامل مع النزاعات، إذ لم يكتف بتأكيد مبادئ السيادة وعدم التدخل، بل أضاف إليها مبادئ تتعلق بتعزيز السلم والأمن والاستقرار، ومنع استخدام القوة، والتدخل في بعض الحالات الخطيرة التي تهدد حياة الشعوب أو الأمن الجماعي الأفريقي . (40)

وقد ساعد إنشاء مجلس السلم والأمن الأفريقي على إعطاء الدبلوماسية الأفريقية طابعًا مؤسسيًا أكثر وضوحًا، فهذا المجلس يعد الجهاز المختص بمتابعة قضايا النزاعات والأزمات، وله دور في الوقاية من النزاعات، وإدارتها، وتسويتها، ودعم جهود الوساطة، والمساهمة في إعادة بناء السلام بعد انتهاء النزاع، وبذلك أصبح الاتحاد الأفريقي يمتلك جهازًا دائمًا يمكنه التعامل مع الأزمات بصورة أكثر تنظيمًا مقارنة بالمرحلة السابقة التي كان فيها العمل الأفريقي يعتمد بدرجة أكبر على المبادرات السياسية العامة أو اللجان المؤقتة.(41)

وتظهر فاعلية الاتحاد الأفريقي في كونه يوفر غطاءً قاريًا للتسوية السلمية، ويمنح جهود الوساطة والمساعي الحميدة شرعية أفريقية، فعندما تتم التسوية داخل إطار الاتحاد، فإن ذلك يقلل من حساسية الأطراف تجاه التدخل الخارجي، ويجعل الحل أقرب إلى منطق "الحلول الأفريقية للمشكلات الأفريقية"، كما أن الاتحاد يستطيع، من خلال مؤسساته، أن يجمع بين العمل الدبلوماسي والعمل السياسي، وأن يدعو الأطراف إلى الحوار، أو يرسل مبعوثين، أو يشكل لجانًا لمتابعة النزاع.

ولا يقتصر دور الاتحاد الأفريقي على معالجة النزاعات بعد اندلاعها، بل يمتد إلى الوقاية منها، فالدبلوماسية الوقائية تمثل أحد المجالات المهمة في العمل الأفريقي المعاصر، لأنها تهدف إلى رصد مؤشرات التوتر قبل تحولها إلى نزاع مفتوح، ويظهر ذلك من خلال الاهتمام بالإنذار المبكر، ومتابعة الأزمات السياسية، وتشجيع الحوار قبل وصول الخلافات إلى مرحلة العنف، وتعد هذه النقطة من أهم أوجه التطور في الدبلوماسية الأفريقية؛ لأنها تنقلها من مجرد التعامل مع نتائج النزاع إلى محاولة منع أسبابه .(42)

حيث إن الاتحاد الأفريقي لا يعمل منفردًا في تسوية النزاعات، إذ تؤدي المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية دورًا مهمًا في هذا المجال، فقد أصبحت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والهيئة الحكومية للتنمية، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، من بين الفاعلين الأساسيين في إدارة النزاعات داخل أقاليمها، ويرجع ذلك إلى أن هذه المنظمات أقرب جغرافيًا وسياسيًا إلى مناطق النزاع، وأكثر معرفة بطبيعة أطرافه وخلفياته .(43)

وتتمثل أهمية المنظمات الإقليمية في أنها تستطيع التحرك بسرعة أكبر في بعض الحالات، بحكم أن النزاع يقع داخل نطاقها المباشر، وأن آثاره قد تمتد إلى دولها الأعضاء، كما أنها تمتلك شبكة علاقات سياسية وأمنية مع أطراف النزاع، الأمر الذي قد يساعدها على ممارسة ضغط دبلوماسي أو تقديم مبادرات وساطة أكثر قبولًا، ولذلك فإن دور هذه المنظمات لا يقل أهمية عن دور الاتحاد الأفريقي، بل إن نجاح التسوية في كثير من الأحيان يحتاج إلى تكامل بين المستوى القاري والمستوى الإقليمي.

وقد أولت مواثيق عدد من المنظمات الإقليمية الأفريقية اهتمامًا واضحًا بمبدأ تسوية النزاعات بالطرق السلمية، حيث نصت على عدم الاعتداء، وحسن الجوار، والتعاون في حفظ الأمن والاستقرار، ومنع النزاعات وإدارتها، وهذا يدل على أن المنظمات الإقليمية لم تعد ذات طابع اقتصادي فقط، بل أصبحت تؤدي أدوارًا سياسية وأمنية متزايدة، خاصة بعد أن تبين أن التنمية والتكامل الاقتصادي لا يمكن أن يتحققا في ظل استمرار النزاعات وعدم الاستقرار .[44]

وتظهر فاعلية الدبلوماسية الأفريقية كذلك في اعتمادها على وسائل مرنة تساعد على احتواء النزاع دون فرض حلول قسرية، فالوساطة والمساعي الحميدة والمفاوضات تسمح للأطراف المتنازعة بالمشاركة في بناء التسوية، وتمنحهم فرصة التراجع عن التصعيد دون الظهور بمظهر الخاسر، وهذا الأمر مهم في البيئة الأفريقية، حيث ترتبط النزاعات غالبًا باعتبارات السيادة والكرامة الوطنية والحساسيات التاريخية، مما يجعل الحلول المفروضة أقل قبولًا لدى الأطراف.

كما أن الدبلوماسية الأفريقية تمتاز بقدرتها على الجمع بين البعد القانوني والبعد السياسي، فهي تستند إلى مواثيق وقواعد قانونية، لكنها في الوقت ذاته لا تتجاهل واقع المصالح والتوازنات والعلاقات بين الدول، وهذا الجمع يجعلها أكثر قدرة على التعامل مع النزاعات المركبة، خاصة تلك التي لا يمكن حلها من خلال قراءة قانونية مجردة فقط، بل تحتاج إلى معالجة سياسية واجتماعية وأمنية متكاملة.

حيث إن فاعلية الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية لا تكون واحدة في جميع الحالات، فقد تنجح الدبلوماسية الأفريقية في احتواء بعض النزاعات أو تخفيف حدتها، لكنها قد تعجز في حالات أخرى عن الوصول إلى تسوية نهائية، ويعود ذلك إلى طبيعة النزاع، ومدى استعداد الأطراف للحوار، وحجم التدخلات الخارجية، ومدى قدرة المؤسسات الأفريقية على المتابعة والضغط والتنفيذ، ومن هنا فإن نجاح الدبلوماسية الأفريقية لا يرتبط بوجود الآليات فقط، بل بطريقة استخدامها ومدى الالتزام بمخرجاتها.

ثانيًا: التحديات التي تواجه الدبلوماسية الأفريقية في تسوية النزاعات

على الرغم من التطور القانوني والمؤسسي الذي عرفته الدبلوماسية الأفريقية، فإنها لا تزال تواجه مجموعة من التحديات التي تحد من فاعليتها في تسوية النزاعات الدولية. ويأتي في مقدمة هذه التحديات ضعف الإرادة السياسية لدى بعض أطراف النزاع، إذ إن الوسائل الدبلوماسية تقوم أساسًا على قبول الأطراف بالتفاوض أو الوساطة أو التوفيق، فإذا غابت الرغبة الحقيقية في التسوية تحولت هذه الوسائل إلى إجراءات شكلية لا تنتج حلولًا عملية. فالدبلوماسية مهما كانت أدواتها متقدمة لا تستطيع أن تحقق نتيجة مستقرة إذا كان أحد أطراف النزاع يستخدم الحوار للمناورة أو كسب الوقت بدلًا من البحث عن حل.

ويرتبط بذلك تحدي ضعف الالتزام بتنفيذ الاتفاقات الناتجة عن جهود التسوية. فكثير من المبادرات الدبلوماسية قد تنجح في الوصول إلى تفاهمات أو اتفاقات أولية، غير أن الإشكال يظهر بعد ذلك في مرحلة التنفيذ. وقد يرجع ضعف التنفيذ إلى غياب آليات الرقابة، أو عدم وجود ضمانات كافية، أو تغير مواقف الأطراف بعد توقيع الاتفاق، أو استمرار الأسباب التي أدت إلى النزاع في الأصل. ومن ثم فإن نجاح الدبلوماسية الأفريقية لا ينبغي أن يقاس بمجرد الوصول إلى اتفاق، بل بمدى قدرة هذا الاتفاق على الصمود والتحول إلى واقع سياسي وأمني مستقر.

ومن التحديات المهمة أيضًا محدودية الإمكانات المالية والفنية لبعض المؤسسات الأفريقية المعنية بتسوية النزاعات. فإدارة النزاعات تحتاج إلى خبراء، ومبعوثين، ولجان متابعة، وقدرات تحليلية، وآليات إنذار مبكر، وتمويل مستمر. وإذا لم تتوافر هذه الإمكانات، فإن قدرة الاتحاد الأفريقي أو المنظمات الإقليمية على التحرك السريع والفعال تصبح محدودة. كما أن الاعتماد الكبير على التمويل الخارجي قد يؤثر أحيانًا في استقلال القرار الأفريقي، أو يجعل بعض المبادرات مرتبطة بأولويات الجهات الداعمة لا بأولويات القارة ذاتها . [45]

كما تواجه الدبلوماسية الأفريقية تحديًا يتمثل في تداخل الاختصاصات بين الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية. فقد يؤدي تعدد المبادرات والوسطاء إلى إرباك أطراف النزاع، أو إلى ظهور مواقف غير موحدة، خاصة إذا لم يكن هناك تنسيق واضح بين المستوى القاري والمستوى الإقليمي. وفي بعض الحالات، قد تتنافس المبادرات بدلًا من أن تتكامل، مما يضعف فرص التسوية ويمنح أطراف النزاع فرصة لاختيار المسار الذي يخدم مصالحها دون الالتزام بمسار موحد.

ويضاف إلى ذلك تأثير التدخلات الخارجية في بعض النزاعات الأفريقية. فكثير من الأزمات داخل القارة لا تتشكل فقط بفعل عوامل داخلية أو إقليمية، بل تتأثر أيضًا بمصالح قوى دولية تسعى إلى حماية نفوذها السياسي أو الاقتصادي أو الأمني. وقد تؤدي هذه التدخلات إلى إطالة أمد النزاع، أو إضعاف جهود الوساطة الأفريقية، أو خلق مسارات موازية للتسوية خارج الإطار القاري. ومن ثم فإن الدبلوماسية الأفريقية تحتاج إلى قدر أكبر من وحدة الموقف حتى لا تتحول النزاعات الأفريقية إلى ساحات لتنافس المصالح الدولية.

ومن بين التحديات كذلك تمسك بعض الدول بمفهوم تقليدي للسيادة، بما يجعلها تتحفظ على أي دور إقليمي أو قاري في معالجة النزاعات. فعلى الرغم من أن الاتحاد الأفريقي حاول التوفيق بين احترام السيادة ومتطلبات حفظ السلم والأمن، فإن بعض الدول لا تزال تنظر إلى تدخل المنظمات الأفريقية في النزاعات بوصفه مساسًا بشؤونها الداخلية أو تقليلًا من سلطتها السياسية. وهذا التصور قد يعرقل الدبلوماسية الوقائية، لأن التدخل المبكر يحتاج إلى قبول مسبق بفكرة أن استقرار الدولة جزء من استقرار الإقليم والقارة.

كما أن طبيعة النزاعات الأفريقية نفسها تمثل تحديًا كبيرًا أمام الدبلوماسية. فكثير من هذه النزاعات لا يكون بسيطًا أو محدودًا بين دولتين فقط، بل يتداخل فيه البعد الداخلي مع البعد الإقليمي والدولي، وتختلط فيه العوامل السياسية والعرقية والاقتصادية والأمنية. وهذا التعقيد يجعل التسوية الدبلوماسية أكثر صعوبة، لأنها لا تحتاج فقط إلى إيقاف التصعيد، بل تحتاج إلى معالجة جذور النزاع، وبناء الثقة، وإعادة ترتيب العلاقات بين الأطراف على أسس أكثر استقرارًا.

وتواجه الدبلوماسية الأفريقية أيضًا تحدي ضعف المتابعة بعد انتهاء النزاع أو توقيع الاتفاقات. فمرحلة ما بعد التسوية تعد من أخطر المراحل، لأنها تختبر مدى جدية الأطراف في الالتزام بما تم الاتفاق عليه. فإذا غابت المتابعة المؤسسية، أو لم توجد آليات واضحة لحل الخلافات التي تظهر أثناء التنفيذ، فقد يعود النزاع مرة أخرى بصورة أشد تعقيدًا. ولذلك فإن فاعلية الدبلوماسية لا تكتمل إلا بوجود آليات متابعة وتقييم ومرافقة سياسية بعد الوصول إلى التسوية.

ومن خلال ما سبق، يتضح أن التحديات التي تواجه الدبلوماسية الأفريقية ليست تحديات قانونية فقط، بل هي تحديات سياسية ومؤسسية ومالية وتنفيذية. فالإطار القانوني متوافر إلى حد كبير، والوسائل السلمية منصوص عليها في المواثيق، غير أن تحويلها إلى واقع يتطلب قدرة مؤسسية وإرادة سياسية وتنسيقًا فعالًا بين مختلف الأطراف المعنية. ولهذا فإن فاعلية الدبلوماسية الأفريقية تظل مرهونة بقدرتها على تجاوز هذه التحديات وتحويل مبدأ "الحلول الأفريقية للمشكلات الأفريقية" إلى ممارسة عملية حقيقية.

يرى الباحث أن فاعلية الدبلوماسية الأفريقية لا يمكن الحكم عليها بصورة مطلقة، فهي ليست عاجزة تمامًا وليست فعالة بصورة كاملة، وإنما تتحرك بين النجاح النسبي والقصور العملي. فقد استطاعت في بعض الحالات أن توفر إطارًا

للحوار، وتمنع التصعيد، وتفتح المجال أمام الوساطة، لكنها في حالات أخرى عجزت عن الوصول إلى حلول نهائية بسبب ضعف الإرادة السياسية أو غياب المتابعة أو تدخل أطراف خارجية.

كما يرى الباحث أن الدبلوماسية الأفريقية تمتلك مقومات مهمة، أهمها القرب من بيئة النزاع، والشرعية القارية، والخبرة المتراكمة في الوساطة والمساعي الحميدة. غير أن هذه المقومات تحتاج إلى دعم مؤسسي ومالي وسياسي حتى تتحول إلى نتائج ملموسة. فالمطلوب ليس فقط وجود مؤسسات أفريقية، بل وجود مؤسسات قادرة على التحرك السريع، والتنسيق الفعال، ومتابعة التنفيذ، والضغط الدبلوماسي المتوازن على أطراف النزاع.

يتضح من خلال هذا المبحث أن فاعلية الدبلوماسية الأفريقية في تسوية النزاعات الدولية ترتبط بدور الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية في دعم التسوية السلمية، وبقدرتها على توظيف الوسائل الدبلوماسية بصورة مرنة تتلاءم مع طبيعة النزاعات الأفريقية. وقد تبين أن الاتحاد الأفريقي، من خلال مجلس السلم والأمن، يمثل إطارًا مهمًا لمنع النزاعات وإدارتها، كما أن المنظمات شبه الإقليمية تؤدي دورًا مكملًا بحكم قربها من مناطق الأزمات.

كما تبين أن هذه الفاعلية تواجه تحديات متعددة، من أهمها ضعف الإرادة السياسية، ومحدودية الإمكانات، وتداخل الاختصاصات، والتدخلات الخارجية، وضعف متابعة تنفيذ الاتفاقات. ومن ثم فإن الدبلوماسية الأفريقية لا تحتاج فقط إلى نصوص قانونية وآليات سلمية، بل تحتاج إلى تفعيل عملي لهذه النصوص والآليات، وإلى تنسيق أفضل بين الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية، وإلى إرادة سياسية تجعل التسوية السلمية خيارًا جادًا لا مجرد التزام شكلي.

المبحث الرابع: سبل تفعيل الدبلوماسية الأفريقية في تسوية النزاعات الدولية

إن الحديث عن الدبلوماسية الأفريقية في تسوية النزاعات الدولية لا ينبغي أن يقف عند حدود بيان الإطار القانوني أو عرض الوسائل السلمية، بل يجب أن يمتد إلى البحث في كيفية تفعيل هذه الدبلوماسية وجعلها أكثر قدرة على مواجهة النزاعات التي تشهدها القارة، فالتجربة الأفريقية تكشف أن النصوص القانونية المتعلقة بالتسوية السلمية موجودة في المواثيق الدولية والأفريقية، وأن الآليات الدبلوماسية متعددة ومتنوعة، غير أن الإشكال الحقيقي يظهر غالبًا في ضعف التطبيق، وتداخل الاختصاصات، وغياب المتابعة الجادة لمخرجات الوساطة أو التفاوض.

وقد أصبح من الضروري أن تنتقل الدبلوماسية الأفريقية من مرحلة التعامل مع النزاعات بعد وقوعها إلى مرحلة أكثر تقدمًا تقوم على الوقاية والإنذار المبكر وبناء الثقة بين الدول، فالنزاع حين يصل إلى مرحلة الانفجار المسلح تصبح تسويته أكثر صعوبة، وتزداد تكلفته السياسية والإنسانية والاقتصادية، أما إذا جرى رصده في مراحله الأولى، وتم التعامل معه من خلال الحوار والوساطة والتدخل الدبلوماسي المبكر، فإن فرص احتوائه تكون أكبر، وتكون التسوية أكثر قابلية للاستمرار.

ومن هنا، فإن تفعيل الدبلوماسية الأفريقية يتطلب العمل في اتجاهين متكاملين: الأول يتعلق بتطوير البناء المؤسسي والقانوني لآليات التسوية داخل الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية، والثاني يتعلق بتعزيز الإرادة السياسية والتنسيق بين الأطراف الأفريقية والدولية، بما يجعل التسوية السلمية خيارًا عمليًا لا مجرد مبدأ منصوص عليه في المواثيق.

أولًا: تطوير البناء المؤسسي والقانوني لآليات التسوية

يعد تطوير البناء المؤسسي للدبلوماسية الأفريقية شرطًا أساسيًا لزيادة فاعليتها في تسوية النزاعات الدولية، فالاتحاد الأفريقي يمتلك من الناحية القانونية عددًا من الأجهزة والآليات التي تؤهله للقيام بدور مهم في حفظ السلم والأمن، وعلى رأسها مجلس السلم والأمن الأفريقي، غير أن فاعلية هذه الأجهزة تتوقف على مدى وضوح اختصاصاتها، وقدرتها على التحرك في الوقت المناسب، وتوافر الإمكانات التي تسمح لها بمتابعة النزاعات منذ بدايتها وحتى مرحلة ما بعد التسوية .[46]

ويأتي في مقدمة صور التطوير ضرورة تعزيز دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في مجال الوقاية من النزاعات، لا الاكتفاء بإدارتها بعد وقوعها، فالدبلوماسية الوقائية تمثل جوهر العمل الدبلوماسي الفعال، لأنها تسعى إلى منع تفاقم الخلافات قبل أن تتحول إلى صراعات مسلحة، ويتطلب ذلك تفعيل أنظمة الإنذار المبكر، وجمع المعلومات عن مناطق التوتر، وتحليل المؤشرات السياسية والأمنية والاجتماعية التي قد تقود إلى النزاع، ثم اتخاذ خطوات دبلوماسية عاجلة قبل فوات الأوان .[47]

كما يتطلب تفعيل الدبلوماسية الأفريقية وضع إطار أوضح للعلاقة بين الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية، فقد أثبت الواقع أن هذه المنظمات تؤدي دورًا مهمًا في تسوية النزاعات داخل أقاليمها، لكنها قد تعمل أحيانًا بصورة غير منسقة مع الاتحاد الأفريقي، مما يؤدي إلى تداخل المبادرات أو اختلاف المواقف، ولذلك فإن التنسيق بين المستوى القاري والمستوى الإقليمي يعد ضرورة عملية، لأن النزاعات الأفريقية غالبًا لا تقف عند حدود دولة واحدة، بل تمتد آثارها إلى محيطها الإقليمي .[48]

ومن المهم كذلك تطوير قواعد الوساطة الأفريقية، بحيث لا تظل الوساطة مجرد مبادرة سياسية عابرة، بل تتحول إلى عملية منظمة لها مراحل واضحة، تبدأ بتحديد طبيعة النزاع وأطرافه ومصالحهم، ثم اختيار الوسيط المناسب، ثم إدارة الحوار، ثم صياغة الاتفاق، ثم متابعة التنفيذ، فالكثير من جهود الوساطة قد تنجح في الوصول إلى اتفاق مبدئي، لكنها تفشل في مرحلة التنفيذ بسبب غياب آلية متابعة فعالة أو ضعف الضمانات التي تكفل احترام الأطراف لما تم الاتفاق عليه.

كما أن تطوير البناء القانوني يتطلب ربط التسوية السلمية بمبادئ العدالة والاستقرار والتنمية، فالنزاعات الأفريقية لا تنشأ غالبًا من خلافات قانونية مجردة، بل ترتبط بأسباب عميقة مثل التهميش، وضعف التنمية، والتنافس على الموارد، والحدود الموروثة، والتدخلات الخارجية، ومن ثم فإن التسوية الدبلوماسية لا تكون فعالة إذا اكتفت بوقف النزاع أو تهدئة التوتر، بل يجب أن تساعد على معالجة الأسباب التي أنتجت النزاع، حتى لا يتجدد في صورة أخرى.

ويلاحظ أن الوسائل الدبلوماسية، مثل المفاوضات والوساطة والمساعي الحميدة، تحتاج إلى دعم فني وقانوني متخصص، فالنزاعات المعقدة لا يمكن إدارتها فقط من خلال الخطاب السياسي العام، بل تحتاج إلى خبراء في القانون الدولي، والحدود، والأمن، والاقتصاد، والوساطة، وإدارة الأزمات، ولذلك فإن إنشاء فرق أفريقية متخصصة لدعم الوساطة والتفاوض يمكن أن يسهم في رفع جودة الحلول المقترحة، ويجعلها أكثر قابلية للتنفيذ على أرض الواقع.

ومن صور التطوير أيضًا ضرورة الاهتمام بمرحلة ما بعد التسوية، لأن انتهاء التفاوض أو توقيع الاتفاق لا يعني بالضرورة انتهاء النزاع، فكثير من النزاعات تعود للظهور بسبب ضعف تنفيذ الاتفاقات، أو غياب الثقة بين الأطراف، أو عدم معالجة الآثار التي خلفها النزاع، ولهذا ينبغي أن تتضمن الدبلوماسية الأفريقية آليات للمتابعة وبناء الثقة، ومراقبة الالتزام بالاتفاق، وتشجيع التعاون بين الأطراف بعد انتهاء الأزمة.

ثانيًا: تعزيز الإرادة السياسية والتنسيق الإقليمي والدولي

لا يمكن لأي إطار قانوني أو مؤسسي أن يحقق فاعليته دون وجود إرادة سياسية حقيقية لدى الدول الأفريقية وأطراف النزاع، فالدبلوماسية السلمية تقوم في جوهرها على القبول والحوار والتنازل المتبادل، وهذه العناصر لا تتحقق بمجرد وجود النصوص، بل تحتاج إلى استعداد سياسي من الأطراف لتقديم المصلحة العامة على الحسابات الضيقة، ولذلك فإن تعزيز الإرادة السياسية يمثل أحد أهم شروط نجاح الدبلوماسية الأفريقية في تسوية النزاعات الدولية .[49]

وتظهر أهمية الإرادة السياسية في قبول أطراف النزاع بالجلوس إلى طاولة الحوار، واحترام نتائج المفاوضات أو الوساطة، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها أثناء مسار التسوية، فإذا دخلت الأطراف في عملية دبلوماسية دون

نية حقيقية للوصول إلى حل، فإن المفاوضات تتحول إلى وسيلة لكسب الوقت، وتفقد الوساطة قيمتها العملية، ومن ثم فإن نجاح التسوية يتطلب التزامًا واضحًا من الدول والأطراف المعنية باحترام الوسائل السلمية وعدم استخدامها بصورة شكلية.

كما يحتاج تفعيل الدبلوماسية الأفريقية إلى تعزيز الثقة في الوسيط أو الجهة القائمة بالتسوية، فالوساطة لا تنجح إلا إذا شعر الأطراف بأن الوسيط محايد، وأنه لا يعمل لصالح طرف ضد آخر، وأن مقترحاته تستند إلى فهم موضوعي لطبيعة النزاع، لذلك يجب أن يكون اختيار الوسطاء والمبعوثين الأفارقة قائمًا على الكفاءة والخبرة والقبول السياسي، لا على الاعتبارات الشكلية أو المجاملات الدبلوماسية فقط.

ومن الجوانب المهمة أيضًا ضرورة توفير تمويل أفريقي كافٍ ومستقل لآليات السلم والأمن، فالاعتماد الزائد على التمويل الخارجي قد يضعف استقلال القرار الأفريقي، أو يجعل بعض المبادرات مرتبطة بأولويات الممولين لا بأولويات القارة، ولا يعني ذلك رفض التعاون الدولي، لكنه يعني أن تكون للدول الأفريقية مساهمة حقيقية في تمويل آلياتها، حتى تكون قادرة على التحرك بسرعة وفاعلية عند وقوع الأزمات .[50]

ولا يمكن إغفال أهمية التنسيق مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، فالدبلوماسية الأفريقية لا تعمل في فراغ، بل ضمن نظام دولي واسع، غير أن هذا التنسيق يجب أن يقوم على التكامل لا التبعية، بحيث يستفيد الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية من الدعم الدولي في الخبرة والتمويل والغطاء القانوني، مع الحفاظ على ملكية أفريقية لمسارات التسوية، فالحلول المفروضة من الخارج غالبًا ما تواجه رفضًا أو ضعفًا في القبول المحلي، بينما تكون الحلول التي تصاغ داخل الإطار الأفريقي أكثر قدرة على الاستمرار.

ومن وسائل تعزيز فاعلية الدبلوماسية الأفريقية أيضًا إشراك الأطراف غير الرسمية عند الحاجة، مثل القيادات المحلية، والنخب الاجتماعية، ومنظمات المجتمع المدني، خاصة في النزاعات التي لا تقتصر آثارها على الحكومات وحدها، فرغم أن موضوع البحث يتناول النزاعات الدولية، فإن كثيرًا من النزاعات الأفريقية تتداخل فيها الأبعاد الداخلية والإقليمية، ولا يمكن الوصول إلى تسوية مستقرة دون فهم البيئة الاجتماعية والسياسية المحيطة بالنزاع.

كذلك ينبغي أن تكون الدبلوماسية الأفريقية أكثر قدرة على التعامل مع التدخلات الخارجية التي قد تؤدي إلى إطالة أمد النزاع أو تعقيد مساره، فكثير من النزاعات داخل القارة لا تتأثر فقط بمواقف الأطراف المباشرة، بل تتأثر أيضًا بمصالح قوى إقليمية ودولية، ومن ثم فإن الدبلوماسية الأفريقية تحتاج إلى خطاب موحد وقدرة تفاوضية جماعية تحمي استقلال القرار الأفريقي، وتمنع تحويل النزاعات الأفريقية إلى ساحات لتصفية الحسابات الخارجية.

ويضاف إلى ذلك ضرورة نشر ثقافة التسوية السلمية داخل الخطاب السياسي الأفريقي، فالدبلوماسية لا تنجح عندما تكون مجرد إجراء رسمي، بل تحتاج إلى بيئة سياسية تؤمن بالحوار وتقبل الحلول الوسط، وهذا يتطلب أن تتبنى الدول الأفريقية خطابًا سياسيًا وإعلاميًا يقلل من التصعيد، ويعزز الثقة، ويفتح المجال أمام الحلول التفاوضية بدلًا من التعبئة العدائية أو الخطاب المتشدد.

يرى الباحث أن تفعيل الدبلوماسية الأفريقية لا يتحقق بمجرد زيادة عدد الآليات أو تكرار النصوص القانونية، وإنما يتحقق من خلال تحويل هذه الآليات إلى أدوات عملية قادرة على التدخل المبكر، وإدارة الحوار، ومتابعة التنفيذ، فالقارة الأفريقية تمتلك أساسًا قانونيًا لا بأس به، وتمتلك خبرة تاريخية في الوساطة والمساعي الحميدة، لكنها تحتاج إلى مزيد من التنظيم والتمويل والتنسيق حتى تصبح هذه الخبرة أكثر تأثيرًا واستمرارية.

كما يرى الباحث أن أكبر تحدٍ أمام الدبلوماسية الأفريقية يتمثل في ضعف الانتقال من الاتفاقات السياسية إلى التنفيذ العملي، فكثير من النزاعات قد تشهد مبادرات ولقاءات وبيانات، غير أن أثرها يظل محدودًا إذا لم تتبعها إجراءات واضحة تضمن التزام الأطراف، ولذلك فإن مستقبل الدبلوماسية الأفريقية يرتبط بقدرتها على الجمع بين المرونة الدبلوماسية والجدية المؤسسية، وبين احترام السيادة والالتزام بحماية السلم والأمن في القارة.

يتضح من خلال هذا المبحث أن تفعيل الدبلوماسية الأفريقية في تسوية النزاعات الدولية يتطلب تطويرًا متكاملًا للبناء المؤسسي والقانوني، وتعزيزًا للإرادة السياسية والتنسيق الإقليمي والدولي، فالاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية يمتلكان أدوات مهمة في مجال التسوية السلمية، إلا أن هذه الأدوات تحتاج إلى تفعيل أفضل، خاصة في مجالات الإنذار المبكر، والوساطة المنظمة، ومتابعة تنفيذ الاتفاقات، وبناء الثقة بعد انتهاء النزاع.

كما تبين أن الدبلوماسية الأفريقية لا يمكن أن تحقق نتائج مستقرة إذا ظلت مرتبطة بردود الفعل فقط، بل يجب أن تتحول إلى دبلوماسية وقائية قادرة على رصد الأزمات قبل تفاقمها، ويظل نجاح هذه الدبلوماسية مرهونًا بمدى توافر الإرادة السياسية، واستقلال القرار الأفريقي، وتكامل الأدوار بين الاتحاد الأفريقي والمنظمات شبه الإقليمية، والتعاون المتوازن مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث، يتضح أن الدبلوماسية الأفريقية تمثل إحدى الأدوات المهمة في تسوية النزاعات الدولية داخل القارة، لما تقوم عليه من وسائل سلمية تراعي خصوصية الواقع الأفريقي، وتحاول تحقيق التوازن بين احترام سيادة الدول ومتطلبات حفظ السلم والأمن، وقد تبين من خلال البحث أن الإطار القانوني للدبلوماسية الأفريقية يستند إلى قواعد دولية وقارية وإقليمية متعددة، غير أن فاعلية هذه الدبلوماسية لا تتوقف على وجود النصوص فقط، بل ترتبط بدرجة أكبر بمدى قدرة المؤسسات الأفريقية على تفعيل هذه النصوص، وتوفير الإرادة السياسية اللازمة لإنجاح جهود التفاوض والوساطة والتوفيق، ومن ثم خلص البحث إلى عدد من النتائج والتوصيات الآتية:

أولًا: النتائج

1. أظهرت الدراسة أن الدبلوماسية الأفريقية تستند إلى إطار قانوني متنوع، يجمع بين ميثاق الأمم المتحدة، وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وبروتوكول مجلس السلم والأمن الأفريقي.
2. بينت الدراسة أن مبدأ التسوية السلمية للنزاعات يعد من أهم المبادئ التي تقوم عليها الدبلوماسية الأفريقية، ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بمبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد بها.
3. توصلت الدراسة إلى أن الوسائل الدبلوماسية، مثل المفاوضات، والمساعي الحميدة، والوساطة، والتحقيق، والتوفيق، تعد أكثر ملاءمة لطبيعة كثير من النزاعات الأفريقية، لأنها تقوم على الحوار والمرونة ومراعاة خصوصية أطراف النزاع.
4. أوضحت الدراسة أن الاتحاد الأفريقي يمثل الإطار القاري الأهم في مجال تسوية النزاعات، خاصة من خلال مجلس السلم والأمن الأفريقي، الذي يعبر عن تطور مؤسسي مهم في مجال منع النزاعات وإدارتها وتسويتها.
5. كشفت الدراسة أن المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية في أفريقيا تؤدي دورًا مكملًا لدور الاتحاد الأفريقي، بحكم قربها الجغرافي والسياسي من مناطق النزاع، وقدرتها على فهم طبيعة الأزمات داخل أقاليمها.
6. بينت الدراسة أن فاعلية الدبلوماسية الأفريقية لا تزال تواجه تحديات متعددة، من أهمها ضعف الإرادة السياسية، وقلة الإمكانات، وتداخل الاختصاصات، وضعف متابعة تنفيذ الاتفاقات.
7. توصلت الدراسة إلى أن المشكلة الأساسية لا تكمن في غياب النصوص القانونية، بل في ضعف تفعيلها وتحويلها إلى ممارسة عملية قادرة على إنتاج تسويات مستقرة ودائمة.

ثانيًا: التوصيات

1. ضرورة تعزيز دور الاتحاد الأفريقي في مجال الوقاية من النزاعات، من خلال تفعيل آليات الإنذار المبكر والتحرك الدبلوماسي قبل تفاقم الأزمات.

2. دعم مجلس السلم والأمن الأفريقي ماليًا ومؤسسيًا حتى يتمكن من أداء دوره في منع النزاعات وإدارتها وتسويتها بصورة أكثر فاعلية.
3. العمل على تحسين التنسيق بين الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية، حتى لا يحدث تداخل أو تضارب في جهود الوساطة والتسوية.
4. تطوير آليات الوساطة الأفريقية من خلال اختيار وسطاء مؤهلين يتمتعون بالخبرة والحياد والقبول لدى أطراف النزاع.
5. ضرورة متابعة تنفيذ الاتفاقات الناتجة عن المفاوضات أو الوساطة، وعدم الاكتفاء بمجرد توقيع الاتفاقات أو إعلان وقف النزاع.
6. تعزيز ثقافة الحلول السلمية داخل العلاقات الأفريقية، والحد من الخطاب السياسي والإعلامي الذي يؤدي إلى التصعيد بين الدول.
7. تقليل الاعتماد المفرط على التدخلات الخارجية في تسوية النزاعات الأفريقية، مع الاستفادة من الدعم الدولي في إطار يحافظ على استقلال القرار الأفريقي.

ثالثًا: مقترحات البحوث المستقبلية

1. دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في الوقاية من النزاعات داخل القارة الأفريقية.
2. أثر المنظمات الإقليمية الأفريقية في تسوية النزاعات الحدودية بين الدول.
3. الوساطة الأفريقية ودورها في إدارة الأزمات السياسية المعاصرة في أفريقيا.
4. العلاقة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن داخل القارة الأفريقية.

هوامش البحث:

---

[1] صلاح الدين عامر، *قانون التنظيم الدولي: النظرية العامة، الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، الهيئات الدولية خارج إطار الأمم المتحدة*، دار النهضة العربية، القاهرة، طبعة 1998/1997م، ص177.

[2] ميثاق الأمم المتحدة، المادة الثانية، الفقرة الثالثة، والمادة الثالثة والثلاثون.

[3] محمد سامي عبد الحميد، التنظيم الدولي، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة السادسة، 2000م، ص76-77.

[4] محمود أبو العينين، إدارة وحل الصراعات العرقية في أفريقيا، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، غريان، ليبيا، الطبعة الأولى، 2008م، ص111.

[5] عبد الرحيم امحمد السويدي، دور المنظمات الدولية الإقليمية في تسوية النزاعات والأزمات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 2003م، ص90.

[6] جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2008م، ص310.

[7] بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن الأفريقي التابع للاتحاد الأفريقي، المادة الرابعة.

[8] البشير علي الكوت، المنظمات الإقليمية الفرعية في أفريقيا، الدار الوطنية، بنغازي، الطبعة الأولى، 2008م، ص115.

[9] أحمد أبو الوفا، الوسيط في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون طبعة، 2005م، ص659.

[10] عبد الرحيم امحمد السويدي، دور المنظمات الدولية الإقليمية في تسوية النزاعات والأزمات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 2003م، ص90.

[11] البشير علي الكوت، المنظمات الإقليمية الفرعية في أفريقيا، الدار الوطنية، بنغازي، الطبعة الأولى، 2008م، ص115.

[12] محمد عاشور مهدي، الحدود السياسية وواقع الدولة في أفريقيا، مركز دراسات المستقبل الأفريقي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1996م، ص137.

[13] زياني، كلثوم، الاتحاد الأفريقي وتسوية النزاعات، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2016م.

[14] جعبوب، محمد، "فعالية دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في إدارة وتسوية النزاعات في أفريقيا"، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، المجلد 1، العدد 3، 2017م.

[15] العزازي، نبيل محمد خليل إبراهيم، "آليات تسوية النزاعات في الاتحاد الأفريقي"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة مدينة السادات، كلية الحقوق، المجلد 8، العدد 3، سبتمبر 2022م، ص101-300.

[16] عبد العزيز، "دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في تسوية النزاعات الداخلية في أفريقيا"، مجلة البحوث والدراسات، 2022م.

[17] Murithi, Tim, "The African Union's Evolving Role in Peace Operations: The African Union Mission in Burundi, the African Union Mission in Sudan and the African Union Mission in Somalia," African Security Review, Vol. 17, No. 1, 2008, pp. 69-82.

[18] Kwasen, M., "ECOWAS' Role in Conflict Mediation and Regional Security Governance," African Journal Reports, 2025.

[19] محمد سامي عبد الحميد، التنظيم الدولي، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة السادسة، 2000م، ص76-77.

[20] ميثاق الأمم المتحدة، المادة 33، الفصل السادس.

[21] ميثاق الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، المادة 52.

[22] ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، أديس أبابا، 25 مايو 1963م، المواد 3، 7، 19.

[23] عبد الرحيم امحمد السويدي، دور المنظمات الدولية الإقليمية في تسوية النزاعات والأزمات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 2003م، ص90.

[24] جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2008م، ص310.

[25] بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن الأفريقي التابع للاتحاد الأفريقي، ديربان، 9 يوليو 2002م، المادة 4.

[26] البشير علي الكوت، المنظمات الإقليمية الفرعية في أفريقيا، الدار الوطنية، بنغازي، الطبعة الأولى، 2008م، ص115.

[27] صلاح الدين عامر، قانون التنظيم الدولي: النظرية العامة، الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، الهيئات الدولية خارج إطار الأمم المتحدة، دار النهضة العربية، القاهرة، طبعة 1998/1997م، ص177.

[28] صلاح الدين عامر، قانون التنظيم الدولي، مرجع سبق ذكره، ص243.

[29] عبد الرحيم امحمد السويدي، دور المنظمات الدولية الإقليمية في تسوية النزاعات والأزمات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص90.

[30] محمد الحسيني مصيلحي، منظمة الوحدة الأفريقية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976م، ص764.

[31] عبد الفتاح بدر، "أهمية المنظمات الدولية في التسوية السلمية للمنازعات الدولية"، مجلة العلوم السياسية، العدد 61، 1996م، ص58.

[32] علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الثانية عشرة، بدون تاريخ، ص728.

[33] إعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 10/37، الصادر بتاريخ 15 نوفمبر 1982م.

[34] سنان عبد الله حسن، دور المفاوضات الدولية في حل منازعات الحدود الدولية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2009م، ص190.

[35] محمد نصر مهنا، وخلدون ناجي معروف، تسوية المنازعات الدولية، مكتبة غريب، القاهرة، بدون طبعة، بدون تاريخ، ص41.

([36]) أحمد أبو الوفا، الوسيط في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون طبعة، 2005م، ص659.

([37]) الخير قمشي، المفاضلة بين الوسائل التحاكمية وغير التحاكمية لتسوية المنازعات الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 1999م، ص23.

([38]) الخير قمشي، المفاضلة بين الوسائل التحاكمية وغير التحاكمية لتسوية المنازعات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص23.

([39]) إيمان محمد بن يونس، العلاقات الدولية، دار الفارس للطباعة والنشر، بنغازي، بدون طبعة، 2001م، ص200.

([40]) القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، لومي، 11 يوليو 2000م، المادة 4 .

([41]) بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن الأفريقي التابع للاتحاد الأفريقي، ديربان، 9 يوليو 2002م، المادة 3 .

([42]) بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن الأفريقي التابع للاتحاد الأفريقي، مرجع سبق ذكره، المادة 4 .

([43]) البشير علي الكوت، *المنظمات الإقليمية الفرعية في أفريقيا*، مرجع سبق ذكره، ص115 .

([44]) المرجع نفسه.

([45]) عبد الرحيم امحمد السويدي، دور المنظمات الدولية الإقليمية في تسوية النزاعات والأزمات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص90.

([46]) بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن الأفريقي التابع للاتحاد الأفريقي، ديربان، 9 يوليو 2002م، المادة 3.

([47]) بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن الأفريقي التابع للاتحاد الأفريقي، مرجع سبق ذكره، المادة 4.

([48]) البشير علي الكوت، المنظمات الإقليمية الفرعية في أفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص115.

([49]) أحمد أبو الوفا، الوسيط في القانون الدولي العام، مرجع سبق ذكره، ص659.

([50]) عبد الرحيم امحمد السويدي، دور المنظمات الدولية الإقليمية في تسوية النزاعات والأزمات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص90.